



صناعة الحرب والاستحواذ: القدس في حزيران 1967 م

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية، ومحاضر في برنامج ماجستير
دراسات القدس في جامعة القدس

ملخص

تُحلّل هذه الورقة صناعة الحرب، وطُرُق تصميم القوانين، والسياسات، والقرارات، وصياغتها، بوصفها أجزاءً صميمية من عقيدة الدولة الاستيطانية الاستعمارية وسلوكها؛ لتحقيق توسّعها، وتدرّس حرب حزيران عام 1967م في القدس، كحالة دراسية مُجسّدة لذلك. تناقش الورقة الذرائع الإسرائيلية لشنّ تلك الحرب، ولما ترتّب عنها. تُحاجج الورقة في أنّ السياسات التي صمّمتها الدولة الاستيطانية الاستعمارية لإسرائيل للقدس الشرقية، غداة عملية احتلالها لها، والتي بدأت في السادس من حزيران 1967م، وانتهت في السابع منه، هي استكمال للمهمة التي حدّتها الحركة الصهيونية لنفسها بالاستحواذ على كلّ فلسطين، وبالتالي استمراراً لسياسات الاقتلاع، والإحلال التي مارستها قبل عام 1948م، ووضعتها في قوانين رسمية بعد قيامها في أيار من عام 1948م من جهة، وأنها سياسات تأسيسية لكل ما ترتّب عنها من توسّع استيطانيّ استعماريّ في فلسطين المحتلة

منذ عام 1967م، حتّى اليوم من جهة أخرى. تُفسّر هذه السياسات القرارات المتعلقة بالضمّ والأشكال القانونيّة للتعبير عنه، والتي اتخذتها الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة، منذ ذلك العام، بغضّ النظر عن هويّتها السياسيّة. وبالنسبة للقدس، فقد تمّ التحضير لتلك السياسات مسبقاً، من خلال سلسلة القوانين والإجراءات التي أقرتها حكومات الدولة الاستيطانية الاستعماريّة للقدس بين عامي 1948م و1949م، كما أنّه ترتّب عن تلك القوانين التوسيع المستمرّ للقدس ممّا يُسمّى بـ«القدس الموحدة»، فإلى «القدس الكبرى»، ثمّ «حاضرة القدس الكبرى: المتروبوليتان»، وإحلال بلدية القدس الإسرائيليّة مكان أمانة القدس الفلسطينيّة، وإخضاع أوجه حياة المقدسيّين كافّة، ومؤسّساتهم، للقوانين الإسرائيليّة، وتسهيل العمليّات الهادفة؛ للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك، والهيمنة على المقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة الأخرى في القدس كافّة. وتنتهي الورقة برصد الردود الفلسطينيّة، والعربيّة، والدوليّة، المتناقضة التي تلت حرب عام 1967م.

مقدّمة

تعالج الدراسات السائدة حرب عام 1967م، ونتائجها بمعزلٍ عن نكبة 1948م، وما ترتّب عنها من اقتلاع الشعب الفلسطينيّ من 78 بالمئة من بلاده، وإحلال أقوامٍ غير متجانسة مكانه أطلق عليها اسم «شعب إسرائيل». تُضفي هذه الدراسات صفةً الشرعيّة على ما ترتّب عن حرب 1948م، وفي الوقت ذاته تُعدّ أنّ ما ترتّب عن حرب 1967م احتلالاً غير شرعيّ، منقطع تماماً عمّا جرى عام 1948م، ولا يمثل استمراراً له، ولكنه يتمتّع في الوقت ذاته بصفة المؤقتيّة التي تجعله عرضةً للزوال نتيجة لتغيّر الحسابات من الطّرف القائم عليه، أو جرّاء تسوية تفاوضيّة. يجد المرء نسخةً من هذه المقاربة في الدراسات التي تصدر عن أوساط أكاديميّة مرتبطة بما يُسمّى بـ«اليسار الصهيوني»، كما يجد نسخةً أخرى منها في مشاريع التسوية السياسيّة التي انطلقت من الإقرار بأنّ هناك شعبين لها حقوق في ذات المنطقة الجغرافيّة المُسمّاة فلسطين عند أحدهما، و«أرض



إسرائيل» عند الآخر، ولذا لا بدّ من الاعتراف المتبادل بينهما، ثمّ تقسيم البلاد بينهما وإنّ بشكل غير متساوٍ؛ نظرًا لموازن القوى القائمة على شكل دولتين: إسرائيل في حدود عام 1948م (وفي صيغٍ أخرى تُضاف لها الكتل الاستيطانية الاستعمارية التي أُقيمت في الصّفّة الفِلَسطينيّة، والقدس الشرفيّة كليًّا أو جزئيًّا)، وفِلَسطين في حدود عام 1967م، أو أقلّ منها حسبَ بعضِ الصّيغ.

تعاني هذه الدّراساتُ المهيمنةُ من مجموعة من الإشكالات، أوّلها: أنّها تتجاهل قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 273 الصادر بتاريخ 11 أيار 1949م، الذي قبلَ عضويّة إسرائيل في الأمم المتّحدة مشروطًا بتنفيذها لقرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 181 لعام 1947م بشأن حدودها، وقرار الجمعية ذاتها رقم 194 لعام 1948م، بشأن عودة اللاجئين الفِلَسطينيين، وهي قرارات تعني أنّ إسرائيل في الحدود التي صنعتها لنفسها بما يتجاوز الحدود التي رَسَمها لها قرار التّقسيم لا زالت غيرَ متمتّعة بالشرعيّة؛ نظرًا لعدم عودتها إلى حدود قرار التّقسيم، وكذلك نظرًا لعدم تليتها لمنطوق قرار 194 بعودة اللاجئين الفِلَسطينيين وتعويضهم. وثانيًا: تتجاهل هذه الدّراسات أنّ ما تُسميه احتلال عام 1967م، ليس مؤقتًا، لا لسبب مرور 56 عامًا عليه؛ بل لأنّ هذا الاحتلال -وهو الأهم- لم يتّخذ الطابع العسكريّ البحت، وإنما وظّف قوته العسكريّة لتحقيق الضّمّ الفعليّ، وممارسة السيادة بالقوّة، وبعكس الإرادة الحرّة للشعب الخاضع للاحتلال (ابن نفتالي، غروس، وميخائيلي، 2012)، والاستمرار في اقتلاع الشعب الفِلَسطينيّ من أرضه، وإحلال أقوامٍ شتى مكانه؛ ما يجعله استيطانًا استعماريًّا اقتلاعيًّا إحلاليًّا، وليس مجرد احتلال. وثالثًا: تتفادى هذه الدّراسات أنّ ما جرى من استحواد على أراضٍ فِلَسطينيّة عام 1967م، هو استمرارٌ لما تمّ الاستحواد عليه في حرب 1948م، وذلك كأجزاءٍ من تنفيذ خطة الصهيونيّة التي قُدّمت إلى مؤتمر فرساي عام 1919م، والتي نصّت على كون «أرض إسرائيل» تشتمل على 59 ألف كيلومتر مربع تضمّ فِلَسطين، وشرق الأردن، وأجزاء من

لبنان، وسوريا (جريس، 2015، ص. 53، وخارطة ص. 55)، ولاحقاً أزيل منها شرق الأردن. ينطبق هذا الأمر على القدس أيضاً، حيث جرت عملية استكمال السيطرة عليها عام 1967م.

تنطلق هذه الورقة من النظر للمشروع الصهيوني في فلسطين على أنه مشروع استيطاني استعماري، وقد تمت مناقشة المنظورات الأخرى في نتاجات سابقة (سالم، 2019). وهنا تتم دراسة صناعتي الحرب والاستحواذ في السياق الاستيطاني الاستعماري مع تناول القدس كحالة دراسية. وتتسلسل الورقة بدءاً من عرض نتائج حرب 1948م، مروراً بحرب 1967م، ومساراتها وتداعياتها على القدس، وفلسطين، والعالم العربي، وإسرائيل ذاتها، وتنتهي بعرض موجز للردود الفلسطينية والعربية، والدولية، على الحرب وآثارها على القدس، لاسيما في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة.

صناعة الحرب

يناقش هذا القسم صناعة الحرب في عامي 1948م، و1967م، ويبيّن كيف أنّ الثانية قد مثلت استمراراً للأولى.

حرب 1948م في القدس

أسفرت حرب 1948م في القدس عن تدمير الأحياء الفلسطينية التي كانت قائمة في القدس الغربية. وقد بلغ عدد اللاجئين من أحياء القدس الغربية ثلاثين ألفاً (Davis, 1999, p: 52) انتقلوا إلى القدس الشرقية وبلدتها القديمة، ومُدُن الضفة، والدول العربية المجاورة. أما القرى المحيطة بالقدس الغربية، فقد تمّ تهجير 38 من مجموع 40 قرية منها، بلغ عدد سكّانها 73258 نسمة (Tamari, 1999, p: 85)، وتوجّه ثلثا لاجئي قرى القدس إلى الأردن، والثلث الآخر إلى الضفة الغربية؛ وذلك كما يتبيّن من أعدادهم في مناطق توزّعهم في نهاية تسعينيات القرن الماضي (تماري، 1999، ص. 8).



بعد الاستيلاء على القدس الغربيّة، قُسمتِ القدس إلى قدسٍ شرقيّة، وقدسٍ غربيّة، وإلى مناطق حرام، ومنطقةٍ منزوعة السلاح تُديرها الأمم المتّحدة في جبل المكبر، وأخرى تُديرها الأمم المتّحدة في جبل المشارف وأوغستا فكتوريا وقرية العيسوية، ونظّمت عملية الانتقال المحدود بين شطريّ المدينة عبْرَ بوابة مندلبوم لعاملي الأمم المتّحدة، والمنظّمات الإنسانيّة، والمسيحيّين؛ لكي يزوروا الناصرة والأماكن المسيحيّة الأخرى التي أصبحت داخل إسرائيل، وكذلك لكي يعبّروا الطريق الرئيس نحو بيت لحم الذي سيطرت عليه إسرائيل في الحرب، وذلك في فترة الأعياد المسيحيّة. وبالنسبة لمنطقة جبل المشارف التي أُطلق عليها الإنكليز اسمَ جبل سكوبس تيمناً بقائد رومانيّ قديم، فقد رُتّب لها وضعٌ خاصٌ تخضع فيه للسلطة العليا للأمم المتّحدة، ولكن مع جيبٍ إسرائيلي فيها شَمَلَ الجامعة العبريّة، ومشفى هداسا، ونُظّم اتّفاق أردنيّ إسرائيليّ وُقِعَ في 7 تموز من عام 1948م، تحت رعاية الأمم المتّحدة، وجود قوّة حراسة يهوديّة في الموقع تبلغ زهاء 120 حارساً، منهم 85 من البوليس، و33 مدنيّاً، وآليّة الوصول إلى الموقع عبْرَ قافلة تنقل المعدّات الطيّبة والتعليميّة، بمرافقة من قوّات الأمم المتّحدة، وتُسبّطُ بالحُرّاسِ آخرين، وقد سمحت الاتّفاقيّة بوجود 40 شرطياً عربيّاً في منطقتي قرية العيسوية وأوغستا فكتوريا (بنزيان، 1976، ص 7، والتّل ص. 235-237).

عكسَ التقسيم أعلاه اختلافاً عن قرار التقسيم الصادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في 29 تشرين الثاني من عام 1947م، حيث فرّضت إسرائيل سيطرتها على القدس الغربية، ومواقع في القدس الشرقيّة كجبل المشارف، فيما عدّ قرارُ التقسيم القدسَ مدينةً دوليّةً.

في البداية تحاشت إسرائيل ذكْرَ القدس، فيما يُسمّى بـ«إعلان الاستقلال» الذي صدر في 14 أيار من عام 1948م، أي قبل قيامها بيوم واحد. وفي العام نفسه أعلن مجلسُ دولة إسرائيل المؤقت آنذاك يوم 16 أيلول 1948 أن أيّ قانونٍ يسري على دولة إسرائيل، سيُصبح

نافذاً على أيّ جزءٍ من فلسطين، يُحدّده وزير الدفاع عبّرَ تصريحاً بأنه سيُطرّ عليه الجيش الإسرائيلي (Berkowitz, 2018, p. 14). مهّد هذا القرار لإسرائيل بأن تبدأ بالإشهار عن سياساتها بشأن القدس الغربية، ففي الثاني من آب عام 1949م، صدر إعلانٌ عن الجيش الإسرائيلي طرّحَ سرّياً القانون الإسرائيلي على مناطق القدس التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي (Berkowitz, 2018, p. 14)، وكان قد سبقَ هذا الإعلان نقل المحكمة العليا الإسرائيلية إلى القدس الغربية في 14 أيلول من عام 1948م، ونقل مؤسسات الحكومة إليها في 20 كانون الأول 1948م، وفي 31 كانون الأول 1948م، تمّ تشكيل مجلس بلدية القدس الإسرائيلي، وفي 25 كانون الثاني 1949م، شارك سكّان القدس الغربية في الانتخابات للجمعية التأسيسية لدولة إسرائيل، وبعد الانتخابات تمّ حلّ مجلس الحكومة العسكريّة والحكومة المؤقتة، وأعلنت الحكومة الناشئة في أعقاب ذلك عدّ القدس الغربية جزءاً لا يتجزأً من دولة إسرائيل، وأعلنت الكنيسة والحكومة نقل مقرّاتها إلى القدس الغربية يوم 13 كانون الأول 1949؛ وذلك ردّاً على نقاش في الأمم المتّحدة جرى يوم 9 كانون الأول، تمّ فيه التأكيد على استمرار المساعي لجعل القدس مدينةً دوليّةً، وأعلنت الكنيسة بطلان قرار جعل القدس دوليّةً، وإلغائه، وتلّت الكنيسة ذلك في 23 كانون الثاني من عام 1950م، أنّه «مع إقامة دولة إسرائيل، فإنّ القدس عادت لتُصبح عاصمتها من جديد» (Berkowitz, 2018, p. 16). والعبارة الأخيرة تحوي رجوعاً للاّذعاء بأنّ القدس كانت عاصمةً لدولة إسرائيل أيام الملك داود قبل 3000 عام.

ستعود ذات القوانين مُجدّداً، وإن بصياغاتٍ مختلفة جزئياً، ولكن قريبةً بعد احتلال القدس الشرقيّة عام 1967م. وإلى حين ذلك يجدر القول: إنّ الأردنّ لم يقرّ سيادته على القدس الشرقيّة، كما فعلت إسرائيل بشأن القدس الغربية، بل وضمّتها تحت الإدارة الأردنيّة المؤقتة وحسب، كما كتّب الأمير الحسن بن طلال (بن طلال، 1980). من جهتها تدّعي المصادر الإسرائيلية أنّ الأردنّ فرضت سيادتها على القدس الشرقيّة، وهو ما لم



تعترف به سوى دولة واحدة في العالم، هي باكستان، وبناءً على هذا الادعاء حاجج البروفيسور الإسرائيلي يهودا بلوم بأن إسرائيل قد دخلت القدس الشرقية عام 1967م، فيما كانت منطقة فارغة من ناحية قانونية؛ حيث إنه لم يكن هناك اعتراف دولي بالسيطرة الأردنية عليها حسب ادعائه، ويضيف بلوم إن كون الأردن هي الدولة المعتدية في حرب 1967م، يجعل دخول إسرائيل إلى القدس الشرقية هو بمثابة دفاع عن النفس، ومع ربط هذه الحالة مع ادعاء الفراغ القانوني، فإن الوجود الإسرائيلي في القدس الشرقية لا يصبح احتلالاً، بل وجوداً يملأ فراغاً قانونياً كان قائماً (بنزيان، 1976، ص. 148-149). من جهة أخرى، يذهب آخرون إلى أن الفراغ القانوني في القدس يعود إلى 3000 سنة خلت، حكّم القدس، خلالها، مجموعة من الغرباء الذين أجهضوا وضعيتها كعاصمة تاريخية لليهود دون غيرهم، ومع عامي 1948م و1967م، استعاد اليهود عاصمتهم التاريخية مرة وإلى الأبد، ولن يتنازلوا عنها بأيّة حال من الأحوال، كما صرّح ديفيد بن غوريون رئيس وزراء دولة إسرائيل في 9 كانون الأول من عام 1949م، وذلك كردّ على قرار للجمعية العامة بشأن القدس آنذاك، إذ قال:

«بالنسبة لدولة إسرائيل كان هنالك عاصمة واحدة فقط: القدس العاصمة الأبدية. هكذا كانت منذ 3000 سنة، وهكذا ستظل، كما نحن نعتقد على مرّ الزمان» (Berkowitz, 2018, p. 15).

وفي الأيام السابقة لهذا التصريح، وفي أثناء نقاش الجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية القدس، فقد استبق بن غوريون القرار، وأدلى بتصريح خاص، في الكنيست يوم 5 كانون الأول 1949م، قال فيه:

«القدس اليهودية هي جزء عضوي، وغير قابل للفصل من دولة إسرائيل، وهي جزء لا يتجزأ من التاريخ اليهودي والعقيدة. القدس هي قلب دولة إسرائيل... لا يمكننا تصوّر أن الأمم المتحدة ستحاول فصل القدس عن إسرائيل، أو تعطيل سيادتها على

عاصمتها الأبدية... ولهذا فإننا لم نعد ملزمين أخلاقياً بقرار الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني، وذلك لأن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على تطبيقه. وبرأينا، فإن قرار 29 تشرين الثاني بشأن القدس هو باطلٌ ولاغٍ» (Berkowitz, 2018, p. 15).

تظهر اللغة التوراتية حول ارتباط اليهود بالقدس في تصريحَي بن غوريون «العلماني» هذين، وفي التصريح الثاني يُعلنُ جهارةً تراجع إسرائيل عن اعترافها السابق بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني عام 1947م، والذي تضمنَ عدَّ القدس منطقتَ دولية ذات وضعٍ خاصٍّ (Corpus Seperatum)، وهو ما لم تُعلنِ الأردنُّ تراجعها عنه، حين قبِلت إدارة الضفّة الغربيّة والقدس الشرقيّة، ولكن دون أن تُعلنَ بسطَ سيادتها عليهما، كما فعلت إسرائيلُ بشأن مناطق فلسطين التي استحوذت عليها.

حرب عام 1967م في القدس

تُشير المصادر الرسميّة الإسرائيليّة إلى أنّ حرب عام 1967م قد كانت حرباً دفاعيّة، اضطرت إسرائيلُ خلالها إلى الرّدّ في حالة الأردنّ على الاستفزازات الأردنيّة التي بدأت من القدس، وتذهب هذه المقولة بعيداً للدّعاء بأنّ كون الحرب التي خاضتها إسرائيل في عام 1967م حرباً دفاعيّة، يُبيح لإسرائيل قانونياً، حسب زعمها، كلّ النتائج التي ترتبت عنها مثل فرض السيطرة الإسرائيليّة على القدس الشرقيّة، وإعلان سريان القانون الإسرائيليّ عليها (انظر / ي أدناه). وفي المقابل، فهناك مصادر أكاديميّة، وصحفيّة إسرائيليّة تُشير إلى أنّ الخطّة الإسرائيليّة للسيطرة على القدس الشرقيّة، وانتزاعها من الإدارة الأردنيّة هي خطّة مُعدّة مسبقاً، وترى هذه المصادر أنّه كان يُمكن للرّدّ الإسرائيليّ أن يقتصر على رّد عسكريّ متماثل وحسب، ولكن بدلاً من ذلك، فقد لجأت إسرائيل إلى تنفيذ خطتها المبيتة باحتلال القدس الشرقيّة؛ ما يجعل الأمر عدواناً من إسرائيل اشتمل على احتلال أراضٍ لم تكن تعود إليها. عوّضاً عن ذلك عن حرب عام 1967م، فتشير الوقائع إلى أنّ إغلاق مَصْر مضائق تيران، أمام السفن التي ترفع العلم الإسرائيليّ، في أيار من عام 1967م، لم يؤثّر في



إسرائيل من جهة، حيث كانت غالبية وارداتها تأتي عبر مينائي حيفا وتل أبيب، وليس عبر مضائق تيران، ومن جهة أخرى، فكانت هناك وساطة من الأمم المتحدة شاركت بها الولايات المتحدة أيضًا لمعالجة موضوع مضائق تيران، وهذان أمران جعلتا الحرب أمرًا من الممكن تلافيه، كما يُبينُ بابيه ومحارب (بابيه، 2020، ص 45-70، ومحارب، 2017، ص. 19)، وذلك لولا الخطة الإسرائيلية المبيّنة لتوسيع دولة إسرائيل، والتي على أساسها بدأت حرب عام 1967م، من خلال عدوانها على مصر، وحيث كان هناك حلفٌ دفاعيٌّ عربيٌّ حينذاك، فإنّ الهجوم الأردنيّ على القدس الغربيّة، وجبل المكبر، جاء من باب الردّ على العدوان الإسرائيليّ على العرب، بدءًا من مصر، هذا علمًا بأنّ البلاغ العسكريّ رقم 1 للجيش الأردنيّ يؤكّد، مباشرةً إسرائيل للعدوان، بدءًا من منطقة القدس، وذلك الساعة 11:30 من يوم 5 حزيران 1967م (خوري - نصر الله، 1969، ص. 315). ويذهب بنزيان أبعَدَ من ذلك (ولكن دون أن يحسّم بأنّ الحرب هي عدوانٌ إسرائيليٌّ)؛ ليبيّن أنّ القرار الإسرائيليّ، باحتلال القدس الشرقية، كان جاهزًا للتّنفيد أثناء حرب السويس مع مصر عام 1956م، وذلك إذا ما قام الأردنُّ باحتلال جبل المكبر (بنزيان، 1974، ص. 8)، وبهذا الاتجاه يوضّح بنزيان أنّ احتلال القدس لم يكن ذا صلةٍ بالردّ العسكريّ على قصف الجيش الأردنيّ للقدس الغربيّة، ثمّ احتلاله لجبل المكبر يوم 5 حزيران، والذي دام لعدّة ساعات قبل أن تستعيده القوّات الإسرائيليّة، حيث كتب:

«كان قرار نقل قوّاتٍ إلى القدس؛ لمنع استيلاء الجيش الأردنيّ على جبل المكبر، نتيجةً لوضع عسكريّ معيّن، ولم تكن له صلةٌ، بالمداورات الأولى حول احتلال المدينة القديمة التي جرّت في الوقت نفسه، تقريبًا بين ليفي أشكول، ويغنال ألون، ومناحيم بيغن، واتّخذ القرار قبل جلسة الحكومة التي عُقدت في الكنيست، والتي تقرّر فيها الاستيلاء على القدس القديمة» (بنزيان، 1976، ص. 8). وكانت جلسة الكنيست هذه قد عُقدت الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء 6 حزيران، وكان بمنّ حصرها رئيس الحكومة

الإسرائيلية السابق ديفيد بن غوريون الذي قال: «يجب عدم تفويت فرصة احتلال القدس العربية»، وأيده في ذلك ليفي أشكول رئيس الحكومة آنذاك (بنزيان، 1976، ص. 26). تبيّن هذه النقاشات النية المبيتة لاحتلال القدس الشرقية، حيث عدّ القصف الأردني على القدس الغربية، واحتلال جبل المكبر، أمّهما وفراً الذريعة لتنفيذ هذا الاحتلال. ويذهب شلومو غازيت الذي شغل منصب مُنَسِّق أعمال الاحتلال في المناطق، أبعَد في توضيح أنّ خطة احتلال الضفة الغربية والقدس، قد أعدت منذ عام 1963م، وفي ذلك العام عين حاييم هرتسوغ في وظيفة الحاكم العسكري للضفة التي سيتم احتلالها (غازيت، دون تاريخ إصدار، ص. 15-16). وتمّ في أعقاب ذلك وضع خطة جرانيت للسيطرة على الضفة وغزة؛ بالاستفادة من تجربة الحكم العسكري الذي طبّق على فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948م، في الفترة الواقعة بين 1948م، وحتى 1966م (غازيت، ص. 18).

يجب أن يُضاف هنا أن القوات الصهيونية قد قامت بمحاولات لا هوادة فيها لاحتلال القدس الشرقية وبلدتها القديمة، في حرب عام 1948م، قادها قائد منطقتي القدس آنذاك موشيه ديّان (وزير الحرب عام 1967م)، ويعتال ألون قائد كتيبة هارتيل، ومناحيم بيغن قائد منظمّة الإتسل (أرغون تسفاي ليثومي: المنظمة العسكرية القومية)، وتصدت القوات الأردنية ببسالة وصدت كلّ عمليات احتلال البلدة القديمة ومحيطها، وهو ما يؤنّفه قائد معركة القدس عبد التل (التل، 1990). وإذ فشلت هذه العمليات في احتلال كلّ القدس عام 1948، فقد وُضعت خطط لتنفيذها عام 1956م، ثمّ نُفذت عام 1967م، كتطبيق للمسار التوسعيّ للمشروع الاستيطاني الاستعماريّ الذي سعى منذ البداية للسيطرة على كلّ فلسطين، بما فيها شرق الأردن، ثمّ اضطرّ «للتنازل» عن شرق الأردن بعد أن أخرجها صكّ الانتداب الصادر عن عصبة الأمم المتّحدة من نطاق منطقتي الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي من نطاق ما أطلق عليه اسم «الوطن القومي لليهود في فلسطين».

وتؤكد الدراسات الحديثة التي أُجريت بعد الإفراج عن قسم من الوثائق الإسرائيلية



الرسميّة، عن حرب 1967م، عام 2017م، أي بعد خمسين عامًا من حصول الحرب، التخطيط الصهيونيّ المسبق لحرب عام 1967م. ففي دراسة باييه يَسْرُدُ بالتفصيل دَوْرَ الجامعة العبريّة في التّخطيط للحرب، حيث عُقدتْ دَوْرَةٌ عن الحُكم العسكريّ، وكيفيّة تنظيم عمليّات تطهيرٍ عرقيٍّ إضافيّةٍ في ظروف الحرب، بتنظيمٍ من قسم العلوم السياسيّة بالجامعة، في صيف عام 1963م، شارك فيها أعضاءٌ في قيادة الحُكم العسكريّ الذي كان مفروضًا على فلسطينيّ 1948م، وأساتذة من الجامعة، وكانتِ الدوْرَةُ جزءًا من إستراتيجيّة رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ الذي أرادَ التخطيطَ لكيفيّة إدارة الضّفة الغربيّة عسكريًا بعد احتلالها (باييه، 2020م، ص. 11-12). ولاحقًا للدوْرَةِ، تمّ تطوير خطةٍ شاكهام (على اسم ميشائيل شاكهام الحاكم العسكريّ في مناطق فلسطين المحتلّة عام 1948م)، حيث عمِلَ عليها طاقمٌ من وزارتي العدل والداخليّة، وأساتذة من الجامعة العبرية. فسَمَتِ الخطةُ الضّفة الغربيّة إلى ثماني مناطق؛ لتسهيل حُكمها عسكريًا، وتضمّنت تعيين مستشار قانونيّ، وإنشاء أربع محاكمٍ عسكريّة، وطوّرت خطة شاكهام إلى خطة جرانيت التي تُنظّم جوانب عمل الحُكم العسكريّ القادم في الضّفة كافّة، والعمل لخلق قيادة فلسطينيّة محليّة متعاونة (باييه، 2020، ص. 13-14).

يُضيف محارب أن إسحاق رابين نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ، قد طرح على الحكومة الإسرائيليّة عام 1963م، بأنّ حدود إسرائيل غير كافية لضمان الدّفاع عن الدولة، واقترح توسيع الحدود حتّى نهريّ الأردنّ واللّيّطانيّ، وقناة السويس، وأعاد التأكيد على ذلك، عندما أصبح رئيسًا للأركان، في العام التالي 1964م، حين تمّ إقرار أربع خططٍ عسكريّة: كلشون (الشوكة) لاحتلال غزّة وسيناء، وملكحاييم (الكماشة) لاحتلال الجولان، وحتّى مشارف دمشق، وموكيد (الموقد) لتدمير سلاح الجوّ المصريّ على الأرض، وفرجول (الكرباج) لاحتلال الضّفة الغربيّة، والقدس الشرقيّة، خلال 72 ساعة، وهو ما تمّ لاحقًا (محارب، 2017، ص. 15-17). ويُسمّى بنزبان خطة الكرباج

بخطّة «السَّوْطِ» (بنزيان، 1976، ص. 7).

ملخّص ما سَبَقَ هو أنّ قرارَ احتلال القدس الشَّرقيّة، وبلدتها القديمة، كان جزءاً من خُطّة مُبَيَّنة للسيطرة على كلِّ القدس، وكلِّ فلسطين، مُعدّة منذ فجر الحركة الصهيونيّة، وَطُبِّقَتْ على دُفَعَاتٍ بين 1948م، و1967م، كلُّ منها انتظرت اللَّحظة المواتية لتنفيذها، وحسبٌ.

اتَّخذتِ الحكومة الإسرائيليّة قرارها، باحتلال القدس الشَّرقيّة، ضِمْنَ عمليّة الكرباج/ السوط في الساعة الثانية والنّصف، من صباح يوم الثلاثاء 6 حزيران الباكر، وفي السّاعة العاشرة، من صباح اليوم التالي، كانت القوَّات الإسرائيليّة قد وَصَلَتْ حائط البُرّاق، مستكْمِلةً بذلك المَهْمَةَ خلال ما يزيد قليلاً على 30 ساعةً (بنزيان، 1967، ص. 9-11)، فكيف تمَّ هذا الإنجازُ السريعُ؟

يُشيرُ هُدسون إلى أنّ أحدَ التّفسيّرات الجزئيّة يعود إلى حقيقة أنّه قد تمّت تهدئةُ الأردنِّ ومصرَ، من خلال نشاطِ دبلوماسيٍّ مِصريٍّ أميركيٍّ مُكثّفٍ، سَبَقَ يومَ 5 حزيران 1967م، وهو يومُ سَنَّتْ إسرائيلُ عدوانها على مصرَ. ولكنّه يقول في المقابل: إنّ الدفاعَ عن القدس قد انحصر بـ5000 جنديٍّ فقط، غير مُزوَّدين بالمدرّعات، في الوقت المناسب، ودون تغطيةٍ جويّةٍ (هدسون، 2000، ص. 268). ويُضيفُ الدّكتور سمير مطاوع وزير الإعلام الأردنيّ السابق، في كتاب توثيقيٍّ شاملٍ له، عن حرب عام 1967م، استند فيه إلى مقابلات مُكثّفة، بما في ذلك مع المَلِكِ حسين نفسه، وإلى أرشيف الجيش، والدولة الأردنيّة، إضافةً إلى المراجع الثانوية... يُضيفُ الدّكتور مطاوع أسباباً أخرى، منها تدميرُ إسرائيلٍ لطائرات سلاح الجوِّ المِصريّ وهي رابضةٌ في المطارات، منذُ بداية الحرب، وذلك عكس ادّعاء المشير عبد الحكيم عامر (Mutawi, 1989, p123). وتلا ذلك تدميرُ الطائرات الأردنيّة، والسّوريّة، والعراقيّة؛ ما جعلَ العربَ دون غطاء جويّ. وصار الجوُّ مفتوحاً بحريّة أمام هجماتِ الطائرات الإسرائيليّة، ثمَّ جاء الاختلاف بين الإستراتيجيّة الأردنيّة التي



أرادت تطويق جبل المشارف، والسَّيطرة عليه؛ لكي يُصبح الجانب العربيُّ في وَضْعٍ أفضلٍ لاستعادة أراضي سيطرت عليها إسرائيل، وبين الإستراتيجيَّة المصريَّة التي عَبَّرَ عنها عبد المنعم رياض قائد الجبهة الأردنيَّة المصريَّة، الذي جاء إلى الأردنَّ بعد أن وَقَعَ الملك حسين على اتِّفَاقِيَّةِ دفاعٍ مُشترَكٍ مع مِصرَ يوم 30 أيار 1967م (النَّصُّ في خوري - نصر الله، 1969، ص. 252-258). أرادَ المِصريُّون، على العكس من الموقفِ الأردنيِّ، توجيهُ القوَّات العربيَّة للبدءِ باحتلالِ النَّقب من الجنوب، والبدءِ بالسَّيطرة في القدس على جبل المكبَّر؛ لدعمِ القوَّات المصريَّة في الجنوب، واحتلالِ مناطقٍ أُخرى من إسرائيل، انطلاقاً من جنين. عَوْضاً عن ذلك، فقد كان هنالك جوانبٌ خَلَلٍ، وتأخُّرٌ في الهجمات التي كان مُقرَّراً أن يقوم بها الجيشان: السوريُّ والعراقيُّ، وفي مناطقٍ تَمَوَّضِعِهما، ووصولِ وَحدَاتٍ سعوديَّة ناقصة، وأُخرى وصلت من منظمَّة التحرير الفِلسطينيَّة مع الجيش العراقيِّ، ولكنَّ الطيران الإسرائيلي استطاع تصفيتها فيما كانت تحاول العبور من الضَّفة الشَّرقيَّة إلى الضَّفة الغربيَّة، وهذا من أسباب الإخفاق العربيِّ في الحرب (Mutawi, 1989, pp. 124-129). وقد أدَّى الخلاف بين الإستراتيجيَّتين: المصريَّة والأردنية إلى تمكين الجيش الإسرائيليِّ من فصلِ فِرَقِ الجيشِ الأردنيِّ في شمال الضَّفة الغربية وجنوبها ووسطها، عن بعضها بعضاً، وبدءِ الجيشِ الإسرائيليِّ باحتلالِ مناطقٍ حوَلِ القدس، وبتحصينِ وَضِعِهِ في جبل سكوبس والانتقال منه، نحو احتلالِ جبل الزيتون، وَمَنْطِقَةِ متحف روكفلر، وذلك قبل بدءِ معركة القدس الفاصلة في الصباح الباكر من الثلاثاء 6 حزيران. وَمَعَ كُلِّ هذا العزل للجيشِ الأردنيِّ عن باقي فِرَقِهِ في الضَّفة، وفي المناطق المحيطة بالقدس، فقد اقتصرَتْ معركةُ داخلِ القدس على فِرَقَةِ طلالِ المِكوَّنة من ثلاثِ كِتابِ، وحادَّةٍ انتشرت بين باب العامود، وحَتَّى تَلَّةِ شِعْفاط، وثانية تَمَوَّضِعَتْ داخلِ البلدة القديمة، وثالثة في حيِّ الثوريِّ، مع تَمَوَّضِعِ سَرِيَّتَيْنِ منها في كرمِ العلمي كقوَّات احتياطٍ. وكانت فِرَقَةُ طلالِ مزوَّدَةٌ بِنُوجٍ مِدْفِعيَّةٍ ميدانيِّ، وحادَّةٍ فقط مُزوَّدٌ بِبِنادِقٍ بِعيارِ 25 رطلاً. واجهت فِرَقَةُ طلالِ ثَماني كِتابِ من فِرَقَةِ عتصيون، وفِرَقَةِ هارثيل الميكانيكيَّة، وفِرَقَةِ المِظَلِّين. وقد كان

التناسب بين القوّات الأردنيّة والإسرائيليّة هي 1 إلى 4 في العدة البشريّة، وصفر إلى 3 في الدبّابات، و1 إلى 4 في سلاح المدفعية، هذا إضافةً لتمتّع إسرائيل بحريّة العمل الكاملة في الجوِّ (Mutawi, 1989, p. 132). مع ذلك خاضت القوّات الأردنيّة معارك بطوليّة حتّى الرّمق الأخير في تلة المدوّرة ليلة 6 حزيران (تلة الذخيرة كما سمّتها إسرائيل) بقيادة الرائد منصور كريشان، ومعارك أخرى في تلّ الفول بين شعفاط وبيت حنينا، واللّطرون، والرادار، والشيخ عبد العزيز، وبيت إكسا، والنّبيّ صموئيل، وأوغستا فكتوريا، ومعركة الجنود الثلاثة في المقبرة الإسلاميّة حوالي البلدة القديمة، وقناص البلدة القديمة (270–Schleifer, 2020, pp. 249)، وهي كلّها معارك تحتاج إلى توثيق شامل لم يتمّ بعد. ولكنّ في العاشرة صباحًا من يوم 7 حزيران استكملت القوّات الإسرائيليّة احتلال القدس بشكل كامل. وبلغ عدد الإصابات الأردنيّة في معارك القدس، ورام الله، والخليل حوالي ألف بين شهيدٍ وجريح، مقابل مقتل 200 وجرح 600 جنديّ إسرائيليّ (Mutawi, 1989, p. 135). ويذكرُ بنزيان أنّ الشّهداء الفلّسطينيّين والأردنيّين في معركة القدس، قد بلغوا 360، ثلّاهم من الجنود (بنزيان، 1976، ص. 31).

ويروي الصّحفيّ عبد الله شليفيّر الذي كان صحفياً في جريدة جيزوزايم ستار، في القدس، أحداث الحرب التي كان شاهداً عياناً عليها، يوماً بيوم، ومن الإصابات الإضافيّة التي يُسلّط الصّوؤء عليها تلك التي تتعلّق بلجنة المقاومة المدنيّة في القدس، والتي قادها بهجت أبو غربية، وكان من قادتها أيضاً إسحاق الدزدار وموسى البيطار، ويبيّن قيام الجيش الأردنيّ بتزويدهم بحوالي 300 بندقيّة من أنواع مختلفة، يوم 5 حزيران، ويروي عن قتال المقاومة المدنيّة الضاري، في وادي الجوز، وداخل أسوار البلدة القديمة، لاسيّما بعد انسحاب الجيش الأردنيّ منها، حيث استشهد 100 شخصٍ منهم (Schleifer, 2020, p. 254, 256, 264). ويشرح شليفيّر أيضاً التفاعلات اليوميّة بين محافظ المدينة أنور الخطيب ورئيس البلديّة روجي الخطيب، وقائد الجيش الأردنيّ في المدينة عطا عليّ،



والسيد حازم الخالدي الضابط السابق في الجيش الإنكليزي، والمرشد في كتيبة الجيش السوري، والأدوار التي لعبها كل هؤلاء بالتفاعل مع القائد عطا علي، وفي الدفاع عن المدينة.

وثُوتُّ مصادر عديدةٌ عمليّة هدم حارة المغاربة، التي بدأت يوم 10 حزيران 1967م، وتواصلت لعدّة أيام نَجَمَ عنها هَدْمُ 138 مبنى يسكنها 650 شخصًا، وتورد رواية الضابط إيتان بن موشيه حول عملية الهدم. وفي عام 1981م، تمَّ هَدْمُ 15 مبنى إضافيًا في الموقع (الجبعة، 2019، ص. 258-260، المغربي، 2022، وعرامين والرفاعي، 2018). وأُعطي السكّانُ ثلاث ساعات فقط لإخلاء بيوتهم قبل الهدم (مصالحة، 2003، ص. 190)، ورفضت الغالبية المغادرة، وهُدِمَت بعض البيوت على رؤوس ساكنيها، وأُجبرَ البقية على الرحيل إلى شعفاط، وبيت حنينا، وسُلوان (مصالحة، 2003، ص. 193). وكان ديفيد بن غوريون قد زار الموقع، ورأى المكان، وطلب من يعقوب يناي مدير الحدائق القومية، وتيدي كوليك رئيس البلدية اللذين كانا يُرافقانه بضرورة «إزالة المنافع» و«تنظيف المنطقة، وإعطاء شكلٍ لحائط المبكى». قام كوليك بعدها بالتحدُّث مع القائد العسكري لمنطقة القدس شلومو لاهط، وقائد المنطقة الوسطى عوزي نركيس، والحاكم العسكري للضفة حاييم هرتسوغ، ووزير العدل يعقوب شايرا، وبارك جميعهم العمليّة، وعَلِمَ بها وزير الحرب موشيه ديان (بنزيان، 1976، ص. 41-42).

خلال هذه الفترة كانت القدس تخضع للحُكم العسكري الذي اتَّخذ من فندق الإمسبادور مقرّاً له، وانتهى الحُكم العسكري، يوم 29 حزيران بعد إقرار 3 قوانين من الكنيسيت (انظر / ي لاحقاً).

تَبَعَ عمليّة إخلاء حارة المغاربة عمليّة أخرى، تمَّ فيها طَرْدُ 4000 فلسطينيّ من حيِّ الشرف، وذلك لإنشاء حيِّ يهوديّ جديد، أوَسَعَ بها لا يُقاس من الحيِّ اليهوديّ الذي كان قائمًا على 5 دوناتٍ فقط، قبل عام 1948م. تَمَّت عمليّة الإخلاء يوم 17 حزيران، حيث

أمر الفلسطينيين بمغادرة بيوتهم، خلال 24 ساعة فقط (مصاححة، 2003، ص. 194). ويكشف الهندي، استناداً إلى أرشيفات الحكومة الإسرائيلية عن تلك الفترة، والتي نُشِرَتْ عام 2017م، أن الحكومة الإسرائيلية قد قرّرت، بعد ثمانية أيام من حرب حزيران 1967م، ترميم الكُنس، وإصلاحها، في الحيّ اليهوديّ من البلدة القديمة من القدس، وتضمّن القرار هدم حيّ الشرف، وطالب موشيه ديان بأن تُتمّ عملية الهدم بأسرع وقت مُمكن، خلال يومين إلى ثلاثة، وتمّ تشكيل لجنة من وزارات الداخلية، والعمل، والأديان، ومهندسين؛ لضمان التنفيذ السريع لعملية الهدم، وطالب الوزير يغثال ألون في جلسة الحكومة:

«تنظيف» الحيّ اليهوديّ من العرب، خلال يومين، وتمّ تخويل وزير المالية حقّ إصدار أوامر بمصادرة أراضٍ وعقارات في الحيّ اليهوديّ يُقيم فيها فلسطينيون (الهندي، 2021، ص. 105-108). وقد استُكمِلت عملية الطرد للفلسطينيين من حيّ الشرف بطرد مَنْ رَفَضُوا المغادرة بأنفسهم، وذلك يوم 18 حزيران 1967م (بابيه، 2020، ص. 186).

إضافةً لعملية التهجير التي تمّت أثناء الحرب، وفي الأيام العشرة التي تلتها، فقد تمّ تخصيصُ باصاتٍ في باب العامود؛ لنقل الفلسطينيين الراغبين بالرحيل إلى الأردن، كُتِبَ عليها «إلى عمان مجاناً» ووضعت الباصات نفسها في مُدنٍ أخرى من الضفّة، وفي البداية كانت تنقل 600-700 شخصٍ يومياً، نحو جسر النبي، ومنْ هناك إلى الأردن، وصار العدد يتناقص تدريجياً إلى أن توقفت عملية الباصات بعد شهرين أو ثلاثة، وهي عمليةٌ تفاخَرَ حايم هر تسوغ الحاكم العسكري للضفّة، والذي أصبح رئيساً لدولة إسرائيل لاحقاً؛ بأنّها نقلت حوالي 200 ألف فلسطينيّ إلى الأردن (مصاححة، 2003، ص. 200-202).

وقد ادعى هر تسوغ أنّه نفذ العملية بناءً على طلبٍ من أنور الخطيب محافظ القدس الذي طلب منه السماح للفلسطينيين بالانتقال إلى الأردن؛ للالتحاق بعائلاتهم هناك (بنزيان، 1976، ص. 32). وفي المقابل نفى أنور الخطيب، في مؤتمر صحفيّ ذلك،



وقال: إنَّ كلَّ ما طلبه من هرتسوغ هو السماح لعائلات 15 موظفًا أردنيًا للالتحاق بهم في الأردن، وإطلاق سراح قناصلٍ مِصرَ، وسوريَّة، والعراق، ولبنان، والسعوديَّة الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي (مصالحه، 2002، ص. 202). ومن الواضح هنا أنَّ هرتسوغ قد استغلَّ هذا الطلبَ المُحدَّد والمحدود من الخطيب؛ من أجل تنفيذ سياسة ترحيل شاملةٍ موجودةٍ ضمن أجندة الصَّهيوئيَّة؛ لتقليص الوجود الفِلسطينيِّ في القدس، وبقية الأراضي الفِلسطينيَّة المحتلَّة عام 1967م.

هذا، وكانت عمليَّات التهجير أثناء الحرب، وبعدها بأيام، قد أسفرت عن ترحيل 49227 مقدسيًّا من مدينتهم، منهم 16 ألفًا نزحوا إلى خارجِ فِلسطينَ، وما يزيد على 33 ألفًا نزحوا داخلها (سابيلا، دون تاريخ إصدار). إضافةً إلى ذلك، فقد تمَّ تدميرُ قرى يالو، وعمواس، وبيت نوبا، في منطقة اللطرون القريبة من القدس. ويُشير بابه إلى أنَّ عمليَّات الطرد قد مثَّلت سياسةً شاملةً لم تقتصر على القدس وحدها، بل شملت كلَّ الضفَّة، حيث تمَّ تدميرُ 850 من مجموع 2000 بيتٍ في قلقيلية، وترحيلُ عددٍ يُناهز 7000 شخصٍ من طولكرم، و50 ألفًا من أريحا، وتدميرُ قريتين في محافظة الخليل، وطُرد أهالي قرى من المحافظة نفسها/ كبيت عوا التي طُرد منها 2500 نسمة، وبيت مرسم التي طُرد منها 500 نسمة (بابيه، 2020، ص. 189). ويوردُ تقريرُ صادرٍ عن الأمم المتَّحدة معلوماتٍ، بأنَّ إسرائيل قد طردت 180 ألفَ فِلسطينيِّ، خلال الأيام الأولى بعد حرب 1967م (بابيه، 2020، ص. 202). ويورد عمرو أنَّ عددَ نازحي 1967م يُناهز 660, 412 نسمةً (عمرو، 1996، ص. 14). ولا يشمل هذا الرقمُ فئاتٍ أخرى من النازحين تشمل من كانوا خارج فِلسطين المحتلَّة عام 1967م، في أثناء الحرب، ومن نزحوا، أو أُبعدوا بعدها، والمُهجرين داخل الوطن، ومُهجري قطاعِ غزَّة إلى غور الأردن على أيدي أرييل شارون، عندما كان قائدًا عسكريًّا لقطاعِ غزَّة، في أوائلِ سنِّي الاحتلال، بعد عام 1967م (سالم، 1996، ص. 17-19).

صناعة الاستحواذ: السياسات الإسرائيلية في القدس - حزيران 1967م

بناءً على الادعاءات بفرغ السيادة، وأنَّ الحرب فَرَضَتْ على إسرائيلُ ممارسةَ حقِّ الدفاعِ عَنِ النفسِ، بما شمل احتلالَ أراضي العدوِّ، فقد مَنَحَتْ قوَّات الاحتلالِ نَفْسَهَا حَقَّ التَّصَرُّفِ بالمناطق التي تمَّ الاستحواذ عليها؛ جَرَاءَ الحربِ، وفي القدس قَرَّرَتْ بلديةُّ القدس الغربيةَ البدءَ بتنفيذِ خدماتٍ في القدس الشَّرْقِيَّةِ، منذُ السابعِ من حزيران 1967م، وسَعَى تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الغربية إلى حلِّ مجلس بلدية القدس العربيِّ (بنزيان، 1967، ص. 37).

بدأت في الوقت ذاته مناقشاتٌ داخل الحكومة الإسرائيلية، وفي وزارة العدل، حولَ آليات ضمِّ القدس الشرقية. شارك فيها الوزراء، وكذلك طاقمُ خُبراءٍ في وزارة العدل، شارك فيه كلُّ من وزير العدل يعقوب شابيرو الذي عمل عامَ 1948م كَمُستشارٍ قضائيٍّ للحكومة، وأَسْهَمَ برسم سياساتها تجاه القدس الغربية آنذاك، ومُستشارته الكبيرة نعي سلمان، واورى يادين نائب المستشار القضائي للحكومة، وشلومو غوبرمان المساعدُ الكبيرُ للمستشار القضائي، ومئير شمغار المدعي العام العسكري، وموشيه بن زئيف المستشار القانوني للحكومة، وتسفي طرلو المستشار الكبير لوزير العدل (بنزيان، 1976، ص. 55-56).

خلال النقاشات داخل الحكومة تبلورَ موقفُ الغالبية، شَمَلَ رئيس الحكومة ليفي أشكول، والوزراء يعقوب شابيرو وزير العدل، وأبا إيبان وزير الخارجية، ويعئال ألون وزير العمل، وموشيه ديان وزير الأمن، ويسرائيل غاليلي وزير الإعلام، وإسرائيل يشعياهو وزير البريد والخدمات البريدية، وموشيه كرمل وزير المواصلات، وزيراح وارهافنيج وزير الأديان دَعَا إلى الضَّمِّ دفعةً واحدةً، أو بالتدريج، وطالَبَ وزير السياحة موشيه كول بالتَّريُّثِ في عملية الضَّمِّ، ودَعَتْ أقليةٌ من الوزراء إلى التدويل، مثل موشيه شابيرو وزير الداخلية، وزلمان أران وزير التربية والتعليم، فيما طالَبَ إياهو ساسون



وزير الشرطة، وإسرائيل برزيلي وزير الصّحة، ومردخاي بنطوف وزير الإسكان، بالتّريّث؛ من أجل الحيلولة دون إثارة العالمِ ضدَّ إسرائيل، وإبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكانِ التفاوض على مستقبل المدينة (بنزيان، 1976، ص 49-52). وقد انفرد مناحيم بيغن الوزير في مكتب رئيس الوزراء، بِطَرْحِ سَنِّ قانون القدس كعاصمةٍ لإسرائيل. وقد عارضه الوزراء الآخرون، وقيل له: «إنَّ صياغة قانون خاصّ يضعُ السيادةَ الإسرائيليَّةَ على القدس، سيُفسِّرُ كتنازل مُسبقٍ عن ضَمِّ مناطقٍ أخرى» (بنزيان، 1976، ص. 55، والهندي، 2021، ص. 94).

في ضوء نقاشاتِ مجلس الوزراء، فقد تقررَ إحالة الموضوع إلى الطاقمِ المهنيّ المذكور من وزارة العدل. وقد اجتمع الطاقمُ عدَّة مرّات، ودرَسَ الخيارات المختلفة، وبعد نقاشاتٍ طويلة، وتقديم أوراقٍ تقررَ استبعاد خيارين؛ نتيجة اختلاف الظروف عن عام 1948م: الأوّل الذي تمَّ استبعاده هو إقرار فرضِ الحُكم الإسرائيليّ على مناطق متروكة، كما جرى عام 1948م، والثاني الذي رُفِض هو خيارُ الاعتماد على قرارٍ من وزير الحرب، كما جرى عام 1948م، حين أقرَّ مجلس الدولة المؤقتُ في 16 أيلول منه، أنَّ قانون دولة إسرائيل يسري، أيضاً، كما وردَ أعلاه على أيّ جزءٍ من فلسطين يُحدِّده وزير الحرب، عبَّرَ تصريحاً بأنَّه تمَّت سيطرة الجيش الإسرائيليّ عليه. هنا أرادتِ الحكومة، وطاقمُ وزارة العدل، استخدام سلطةٍ أعلى من سلطة وزير الحرب؛ لإنفاذ سريان القانون الإسرائيليّ على القدس الشرقية، ووجدتْ ضالَّتَها؛ لتحقيق ذلك في قانون أنظمة الإدارة والقضاء، وقانون البلديات الصادرين عام 1948، بعد إضافة تعديلاتٍ عليهما (بنزيان، 1976، ص. 56).

بشأن القانون الأوّل، فقد أُضيفَ له يوم 27 حزيران بند 11/ب، الذي نصَّه:

«يُطبَّق قانون الدولة الخاصُّ على جميع مساحة أرضِ إسرائيل التي حدَّدتها الحكومة بمرسوم». وبهذا تمَّ رَفْعُ صلاحية إصدار المرسومِ من وزير الحرب، كما كانت عليه الحال عام 1948م إلى الحكومة ككلِّ.

وصدَرَ المرسوم المذكورُ عن الحكومة، في اليوم التالي؛ ليُحدّد بجدول مساحة أرضٍ إسرائيليّ التي يسري عليها قانونُ القضاء وإدارة دولة، وشمل الجدولُ أراضيَ القدس الشرقية بعد توسيعها من 6 كيلومترات مربّعة، كما كانت عليه قبل 5 حزيران 1967م، إلى 72 كيلومتراً مربّعاً، على حسابِ ضمِّ أراضي 28 من الضّفة إلى القدس. لم يذكُر التعديلُ القانونيُّ ضمَّ القدس، كما لم يذكُر القدسَ بالاسم، بل اكتفى بذكر ما تُحدّده الحكومةُ على أنّه أرضُ إسرائيلَ بمرسوم، وجاءت الصّيغة بهذه الطريقة؛ من أجل إبقاء البابِ مفتوحاً أمام إجراء عمليّات ضمِّ أخرى لاحقاً لأراضيٍ أخرى، تُقرّر الحكومة سرّياً أنظمة القضاء والإدارة الإسرائيليّة عليها. وبمراجعةٍ لِنقاشات أعضاء الحكومة، آنذاك، يجد المرءُ تخوّفاتٍ تمّ التعبيرُ عنها من إقرارِ ضمِّ القدس فقط؛ ما لن يُتيح ضمَّ أجزاءٍ أخرى من فلسطين المحتلّة عام 1967م. أدّت الصّيغة المقرّرة إلى تهدئة هذه التخوّفات من جهة، ومن جهةٍ أخرى، فقد عبّرت هذه الصّيغة عن التوجّه الصهيونيّ منذُ مرحلة مبكّرة منذ شهر الاحتلال الأوّل، لضمِّ الأراضي المحتلّة كليّاً أو جزئياً إلى إسرائيل. وكما هو واضحٌ فقد وكّلت الكنيسةُ عبْر تعديل 11/ب الحكومة، في حقّ إصدار مراسيم تُصبح معها أيّة مساحة جزءاً من أرض إسرائيل التي تُطبّق عليها قوانين دولتها. أي أن تُضمَّ إلى أرض إسرائيل، ولكن دون استعمال كلمة الضمّ مباشرةً. وليُلاحظ القارئ، أيضاً، أن نصّ التعديل القانونيُّ تحدّث عن تطبيق قانون قضاء الدولة وإدارتها على «أرض إسرائيل» المحدّدة بمرسوم، ثمّ جاء مرسوم الحكومة ليُنصّ على سرّيان قانون الدولة على أرض إسرائيل المحدّدة بجدول، وهو ما يعني أن مراسيم أخرى ستكون كافية لتوسيع سرّيان قانون القضاء والإدارة، على مناطق أخرى.

بلغةٍ أخرى، فقد تمّ إقرارُ قانون القضاء والإدارة عام 1948م؛ ليسري على أرض إسرائيل كما كانت عليه في ذلك الوقت، ثمّ جاء التعديل 11/ب لعام 1967م؛ ليُضيف القدس التي تمّت مضاعفةُ مساحتها 12 مرّةً إلى أرض إسرائيل، ولكنه أبقى الباب مفتوحاً



أمام عمليّاتٍ إضافيّةٍ أخرى في ظلّ عدم التطابق الموجود صهيونيّاً بين حدود الدولة وبين أرض إسرائيل التي لا زالت أوسع من الدولة، ولم تُدرج ضمن قوامها بعد، ولهذا فإنّه ليس من الصدفة أن إسرائيل لم تحدّد حدودها من خلال أيّ قانون بعد، ولا زالت هذه الحدود مفتوحة، وغير مُعيّنة. يراها بعضهم بأنّها تشمل أرض فلسطين الكاملة، ويُضيف آخرون الأردنّ إليها، كما يدعو حزبُ الصهيونيّة الدينية، كما لا زالت هنالك مجموعاتٌ محدودةٌ لا زالت تُنادي بدولةٍ من «النيل إلى الفرات».

لحقّ تعديل قانون القضاء والإدارة، تعديلٌ آخرٌ في اليوم التالي لقانون البلديات الصادر عام 1948م، بحيث أُضيف لهذا القانون مادةٌ 8/ أ التي نصّت على: (أ) يجوز للوزير، حسب تقديره ودون إجراء أيّ تحقيقٍ بموجب المادة 8، أن يُصدّر إعلاناً يوسّع فيه اختصاص بلدية ما بوساطة مادةٍ تحدّدت في مرسومٍ صادرٍ بموجب المادة 11/ ب من قانون أنظمة السّلطة والقضاء، لسنة 1948-5708. ب) إذا وسّع الوزير منطقة اختصاص بلدية ما كما ذكّر، فيجوز له في مرسومٍ أن يُعيّن من بين سكّانه أعضاءً إضافيين للمجلس، ويعمل عضو المجلس المُعيّن، كما ذكّر، طيلة مدّة خدمة المجلس، غير أنّه يحقّ للوزير في مرسوم، أن يُعيّن آخر بدلاً منه» (حلبى، 2000، ص. 101).

هكذا، توسّع دون استعمال كلمات «صمّ منطقة بلدية القدس الفلسطينيّة في القدس الشّرقية إلى بلدية القدس الغربية». وقد تمّ الاستناد إلى هذين التعديليّين لضمّ 72 كيلومتراً مربّعاً، من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967م إلى منطقة بلدية القدس الغربيّة، وللقيام بإصدار قرارٍ عسكريٍّ لحلّ مجلس أمانة القدس (بلدية القدس العربيّة) يوم 29 حزيران 1967م، حيث دُعِيَ روجي الخطيب أمين القدس إلى فندق جلوريا وتلّي عليه قرارٌ يعقوب سلمان مساعد قائد القدس العسكريّ، برفقة ديفيد فرحي الضابط في الحُكم العسكريّ بحلّ الأمانة، وعندما طلب الخطيب تسلّم نصّ مكتوب من القرار، فالتقط سلمان وفرحي ورقةً مُرّوسةً من أوراق فندق جلوريا، وكتبا عليه النصّ بخطّ اليد،

وَسَلَّمَاهُ لِلخَطِيبِ (بنزيان، 1976، ص. 64). وفي 27 حزيران 1967م صَدَرَ أَيْضًا «قانونُ المحافظةِ على الأماكنِ المُقدَّسة؛ لضمانِ حرِّيَّةِ العبادة» ووصولِ أبناءِ الأديانِ إلى الأماكنِ التي يُقدِّسونها» (في حلبى، 2000، ص. 102-103).

مَعَ صدورِ هذهِ التعديلاتِ القانونيَّةِ، تكونِ إسرائيلُ قد أَقرَّتْ سَرِيانَ قانونِ القضاءِ والإدارةِ على القدسِ الشرقيَّةِ، وشَمَلتِ القدسَ الشرقيَّةَ تحتِ مِنطَقةِ عَمَلِ بلديةِ القدسِ الإسرائيليَّةِ، وذلكَ تمهيدًا لقراراتٍ أخرى لِسَرِيانِ ذاتِ القوانينِ على مَناطِقَ أُخرى منِ الضَّفَّةِ المحتلَّةِ عام 1967م، بِمَعْنَى آخَرَ، فَإِنَّ ما يجرى من تكريسٍ لِلضَّمِّ الفعليِّ في مَناطِقَ مُختلفةٍ من الضَّفَّةِ الفِلَسطينيَّةِ، ومن محاولاتٍ لِشَرَعَتِهِ قانونيًّا، بدءًا من قانونِ القوميَّةِ لعام 2018م، وإعلانِ نيَّةِ الضَّمِّ في عام 2020م، هو استمرارٌ لما تَمَّ بَدْرُ بُدورهِ الأوَّلِ في القدسِ، في حزيرانِ من عام 1967م، والذي لَحَقَهُ إِصدارُ قانونِ أساس: القدسِ عاصمةِ إسرائيلِ في 5 آب 1980م، والذي عَدَّ أَنْ «القدسُ الكاملةُ والمُوَحَّدةُ هي عاصمةُ إسرائيلِ... مَقَرُّ رئيسِ الكنيستِ، والحكومةِ والمحكمةِ العليا» (حلبى، 2000، ص. 104). مرَّةً أُخرى لم يستعملِ قانونِ عام 1980م كَلِمَةَ الضَّمِّ، ولكنَّهُ فَرَضَ أَمْرًا واقِعًا بِكَوْنِ القدسِ كُلِّها عاصمةً لإسرائيلِ، أما جِزْؤُهُ الثاني المتعلقُ بِكَوْنِ القدسِ مَقَرَّ الكنيستِ والمحكمةِ العليا والحكومةِ، فليسَ إِلَّا تأكيدًا لوقائعٍ تَمَّ فَرَضُها في القدسِ بين 1948م، وحتى 1950م، كما تَبَيَّنَ أَنفَاءً.

تَبِعَاتُ قَوَانِينِ حَزيرانِ 1967م على القدسِ

تُصَمِّمُ القَوَانِينُ، ويكونُ لِتَنفيذِها تَبِعَاتٌ قصيرَةٌ، وبعيدةُ المدى. وفي حالةِ قوانينِ حزيرانِ 1967م الصَّهيوئيَّةِ للقدسِ الشرقيَّةِ، فقد كانت تَبِعَاتُها ذاتُ تأثيرٍ لا في الحياةِ اليوميَّةِ للناسِ فقط، بل، وأيضًا، في تغييرِ المكانِ وتحويلِهِ أَسْمَاءً، ومَعالمَ، ومَشْهَدًا، وفضاءً، فقد أدى سريانِ أنظْمَةِ الإدارةِ والقضاءِ إلى اتخاذهِ القراراتِ بالاستحواذِ على الأراضِ والمنازلِ وتفعيلِ قراراتِ هَدْمِ المنازلِ الفرديَّةِ منها والجماعيَّةِ، وتفعيلِ تَرْسانَةِ القَوَانِينِ



الموجهة لِفَعْلٍ ذلك، مثل قانونِ أملاكِ الغائبين وغيره. وعلى الأراضي المصادرة، وعلى أنقاض المباني المهْدَمَةِ أُقيمتُ مُستعمراتُ إزالةِ المشهدِ القديمِ للمدينة، وَأَحَلَّتْ مشهدًا آخَرَ مكانه، كما تمَّ احتلالُ الفضاءِ بأسماءٍ عبريةٍ وَمَشْهَدٍ جديدٍ، غَيْرَ كَثِيرًا طابَعَ بعضُ أجزاءِ المدينة، واستَعْرَتْ مساعي السيطرةِ على المسجدِ الأقصى المبارك، بدءًا برفعِ العَلَمِ الإسرائيليِّ عليه بعد الحربِ مباشرةً ثُمَّ إنزاله، وتلا ذلك، كما يروي غازيت، صلواتٌ من حاخام الجيش الإسرائيليِّ موشيه غورين داخلِ الأقصى، قامتِ الأوقافُ بعدها بإغلاقِ بابِ المغاربة، والمطالبةُ بإخلاءِ دارِ «أبو السعود» التي سيطَرَ عليها غورين، فَرَدَّتْ إسرائيلُ بمصادرةِ مِفْتَاحِ بابِ المغاربة يومَ 31 آبَ 1967م، وأعدتِ فَتْحَ بابِ المغاربة بإدارة من الشرطة العسكرية (غازيت، دون تاريخ إصدار، ص. 280-287)، ومنعتِ الأوقافُ من بَيْعِ تذاكِرِ زيارةِ الأقصى لليهود، وهدمتْ دارَ «أبو السعود»، وتلَّه من التراب؛ من أجلِ الكشفِ الكاملِ عن حائطِ المبكى، وأقامتْ مَصْعَدًا بديلًا لبوابةِ المغاربة، وذلك كما قرَّرتِ الحكومةُ يومَ 11 كانون أوَّلِ عامَ 1967م (غازيت، دون تاريخ نشر، ص. 288).

وفقًا لما تقدَّم، يُمكن الاستنتاجُ أنَّه حينَ صَدَرَ قانونُ «المحافظة على الأماكن المقدَّسة» في 27 حزيران 1967م، ونصَّ على عَدَمِ المساسِ بـ«حريةِ وصولِ أبناءِ الأديانِ إلى الأماكنِ التي يُقدِّسونها، أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن» (النصُّ في حلبى، 2000، ص. 102)، فإنَّ هذا النصَّ قد عكَّسَ النيةَ التي كانتِ مُضمرةً تجاهَ المسجدِ الأقصى لادِّعاءِ كونه مكانًا مُقدَّسًا لجميعِ الأديانِ، وليس للمسلمين وحدهم، وهي النيةُ التي عبَّرَ عنها رَفَعُ العَلَمِ الإسرائيليِّ على قِبَةِ الصَّخْرَةِ؛ رَغْمَ إنزاله لاحقًا، وَمَنَعُ الأوقافِ الإسلاميةِ من بَيْعِ تذاكِرِ لليهود؛ ما جعلها تتوجَّه إلى جَعْلِهِم يَدْفَعُونَ ثَمَنَ دَلِيلٍ للمكانِ بدلًا من ذلك لفترةٍ لم تَدُمْ طويلًا، ومصادرتها لِمِفْتَاحِ بابِ المغاربة لِتُنظَّمَ عَبْرَهُ زياراتِ اليهود والأجانب للمكان، دونِ تنسيقٍ مع الأوقافِ بدءًا من آبِ عامِ 2003م (سالم، 2023، ص. 87-88 و ص. 90)، كما تعرَّزتِ وتيرةُ الاعتداءاتِ على الكنائس والأديرة في ذاتِ الوقتِ، حيثِ تَمَّتْ

سِرْقَةُ تاجِ السَّيِّدَةِ العُذْرَاءِ فِي أواخر عام 1967م، وتلاه في السبعينيات من القرن الماضي، تحطيمُ قناديلِ الزيت فوق القبرِ المُقدَّسِ عام 1971م، وسِرقاتُ أكاليل، وعملياتُ إحراقٍ للكتاب المقدَّس، ومراكزٍ مسيحيَّة، ومصادرة أراضٍ كنسيَّة، وإرهابِ رجالِ الدين المسيحيِّ، وصَرْبُهُم، واعتقالُ المطرانِ إيلازيونِ كبوشي عام 1974م، وإبعاده عام 1977م، وغير ذلك ممَّا يؤثِّفه الخطيب (الخطيب، 1990، ص. 892-894).

لم يقتصر الأمر على التهويد عبرَ إنفاذ القوانين المذكورة، بل تعدَّاه إلى أسْرَلَةِ المؤسسات وتشويهِ الهويَّةِ الوطنيَّةِ للفلسطينيِّين المُقدَّسين، واتَّخَذَتْ أسْرَلَةُ المؤسساتِ شكليْن: الأوَّلُ يتعلَّقُ بإغلاقِ المؤسساتِ الوطنيَّةِ والتَّضييقِ عليها، والثاني إحلالُ مؤسساتِ إسرائيليَّةٍ مكانها، وفَرْضُ التحاقِ العمالِ والمهنيِّين الفلسطينيين بتلك المؤسساتِ الإسرائيليَّة. أمَّا تشويهُ الهويَّةِ فقد اتَّخَذَ عدَّةَ أشكالٍ في مقدمتها فَرْضُ هويَّةِ الأجنبيِّ المقيم في القدس على المقدسيِّين، من خلالِ عدِّ الفلسطينيِّ المُقدَّسيِّ على أنَّه مواطنٌ أردنيٌّ مقيمٌ في أرضِ إسرائيل، ونشرِ الادِّعاءِ بِنشوءِ هويَّةٍ مُقدَّسيَّةٍ مُنفصلةٍ عن فلسطينيِّتها، من خلالِ دراساتِ مركزِ القدس لِبَحْثِ السياساتِ، وغيرها التي حلَّلها الباحث في عدديْنِ سابقين (سالم، صيف 2022، وسالم ربيع 2022)، كما ونَشَرَ وَهَمَ إمكانِ التَّاسُّرِ لِعَبْرِ التَّجْنِيسِ وَزَرْعِ قِيَمٍ وعاداتٍ سلوكيَّة، مع أنَّ هذا الإمكانَ مستحيلٌ، حيث إنَّه حقٌّ مقتصرٌ على اليهودِ دونَ أن يَسْمَحَ لغيرهم مشاركتهم فيه (سالم، صيف 2022)، وكذلك إثارةُ النِّعراتِ الدِّينيَّةِ، والطائفيَّةِ، والعشائريَّةِ؛ لِتَفْسِيخِ المجتمعِ الفلسطينيِّ المُقدَّسيِّ من الداخلِ، وشرذمته.

بعد احتلال عام 1967م مباشرةً بدأت إسرائيلُ بممارساتٍ لِفَرْضِ سيطرتها على جوانبِ الحياةِ كافَّةً في القدس الشرقية، ومن ذلك إغلاقُ البنوكِ العربيَّةِ في المدينة، وإجراءُ إحصاءٍ سكانيٍّ في 25 تموز من عام 1967م، نتج عنه فَرْضُ بطاقاتِ هويَّةِ الإقامةِ دونِ مواطنةٍ على الحاضرين، ونَزْعُها عن الغائبين عن القدس ممَّنْ تواجدوا وقتَ إجراءِ الإحصاءِ في الخارج، أو في مناطقٍ أخرى من الضَّفَّةِ غيرِ القدس، وجَرَّاءَ ذلك بدأت عملياتُ مصادرةِ



أملاك الغائبين، وبدأت عملية إنشاء المستوطنات الاستعمارية على الأراضي المصادرة، كما بوشر بالحفريات تحت المسجد الأقصى، وعمليات إجلاء السكان من بيوتهم بالقوة، وتهويد القضاء الإسلامي والشرعي، والتعليم، وإغلاق المؤسسات، وإلحاق المقدسين الفلسطينيين من المهن بالمؤسسات الإسرائيلية كافة، وفق قانون التنظيمات القانونية والإدارية الذي صدر في أول أيلول من عام 1968م، ووفق هذا القانون تم فرض عضوين من بلدية القدس الإسرائيلية في مجلس شركة كهرباء القدس العربية بديلين عن عضوي أمانة القدس التي تم حلها فيها، كما حوّلت أسهم بلدية القدس في الشركة إلى بلدية الاحتلال، وتغيير الأسماء، وفرض النظام الصحي الإسرائيلي ومؤسساته على القدس الشرقية (الخطيب 1990، ص. 871-912).

وتوسّع سريان هذه القوانين على مناطق أوسع فأوسع، من الضفة، ضمت للقدس قانونياً (حسب القانون الإسرائيلي)، أو فعلياً، ولكن دون ترسيم قانوني، وفي هذا الإطار نشأت ضمن المخططات الصهيونية أقداس ثلاث: القدس الموحدة، والقدس الكبرى، وحاضرة القدس الكبرى.

انعكاسات احتلال القدس على إسرائيل

يرى بشارة أن حزيران 1967م «هو تاريخ نشوء إسرائيل الحقيقي» (بشارة، 2017، ص. 8). التاريخ الذي أنتج استقرار الدولة، بعد أن تمكنت خلال الحرب من أن تنتصر على ثلاثة جيوش عربية مدعومة من وحدات قتالية مع دول عربية أخرى، وأن تستكمل سيطرتها على كل فلسطين، والوصول إلى قلب القدس التي تدعي أهميتها لليهود منذ ثلاثة آلاف عام، كما أن هذه الحرب قد أدت إلى إقناع يهود العالم بها، وزيادة الهجرة إليها، كما جعلت الولايات المتحدة ترفع علاقاتها معها إلى مستوى التحالف الاستراتيجي (بشارة، 2017، ص. 8). وهذه إنجازات إسرائيلية جراء هذه الحرب، ولا شك. وبالنسبة إلى فلسطين، فإن هذه الإنجازات تتركز في القدس، وكذلك بتوسيعها المستمر على حساب

الضفة؛ لخلق واقع يمنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في المقابل، يناقش الجرباوي في كتاب جديد نتائج الحرب، من زاوية المأزق الذي خلقته لإسرائيل في تعاملها مع الشعب الفلسطيني، ويُفيد الكتاب ما ملخصه أن احتلال إسرائيل الضفة، والقطاع، والقدس الشرقية، شكّل لها مأزقاً، وإن انتصرت عسكرياً. وتمثّل المأزق برأي الجرباوي في أن إسرائيل لم تستطع التخلص من الفلسطينيين وطردهم من بلادهم (الترانسفير الفيزيائي)، ولهذا فقد اضطرت إلى تطوير صيغة ترانسفير قانوني للفلسطينيين الباقين في بلادهم، وذلك عبر صيغة مبتكرة من الحكم الذاتي، خارج السيادة الإسرائيلية، وذلك عكس التجارب العالمية للحكم الذاتي، حيث يتم في نطاق سيادة الدولة، وهو حكم ذاتي دون سيادة فلسطينية في الوقت ذاته؛ ما يجسّد حالة الترانسفير القانوني للـ«السكان» مع الاستحواذ الإسرائيلي على الأرض. لم تؤدّ هذه الصيغة إلى وأد الشعب الفلسطيني الذي قاوم، ولا زال يُقاوم.

وهذا المعنى، فقد نتج عن حرب حزيران 1967م مأزق لإسرائيل جعلها غير قادرة على تطبيق الطرد، واستبدلته بالحكم الذاتي، كحلّ تسعى إلى أن يكون نهائياً للقضية الفلسطينية، كما يرى الكاتب (الجرباوي، 2023).

في الواقع، ترتّب عن احتلال عام 1967م، وما تناسل عنه من سياسات، حكم ذاتي على أقسام من الضفة، يتمثّل في المنطقة «أ» و«ب» اللتين لا تتعدى مساحتهما 36 بالمئة من مساحة الضفة، فيما ضمت المنطقة «ج» التي تمثّل ثلثي مساحة الضفة ضمّاً فعلياً، وإن لم يكن قانونياً إلى إسرائيل، وفرض نظام سجن كبير على قطاع غزة، وتمت عملية ضمّ قانوني؛ وفق القانون الإسرائيلي للأرض، إلى إسرائيل في القدس الشرقية، مع إبقاء وصف فلسطينيتها على أنهم «مواطنون أردنيون مقيمون في أرض إسرائيل». يعني ذلك أن القدس الشرقية وثلثي الضفة (المنطقة ج) لا تخضعان لصيغة الحكم الذاتي خارج السيادة المذكورة، كما بات هناك وضع خاص لقطاع غزة منذ انسحاب قوات الجيش الإسرائيلي،



وتفكيك المستعمرات الإسرائيلية داخلها عام 2005م، يحتاج إلى تحليلٍ خاصٍ.

يُبين ما سبق أن إسرائيل قد وضعت مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية ضمن الحكم الذاتي في الضفة، فيما استولت على ثلثي الضفة التي لا يوجد فيها كثافة سكانية. وأما القدس الشرقية فقد استحوذت إسرائيل على الأرض، وضمتها إليها؛ وفق القانون الإسرائيلي، وأبقت السكان خارج سيادتها، ولكن دون أن تُبْعَهُم للسلطة الفلسطينية، كما حصل مع فلسطينيي الضفة. واستثمرت هذا الوضع المختلف المفروض على القدس من أجل توسيعها باطرادٍ على حساب أراضي الضفة، لاسيما المنطقة «ج» منها. في البداية تمّ عام 1967م إنفاذ مشروع «القدس الموحدة» كما تمّت تسميته، وشمل القدس الشرقية، كما كانت قبل الحرب، ولكن مع ضمّ 28 قرية إليها من الضفة الغربية، وإقامة مستعمرات في أرجائها كافة. ثمّ جاء مشروع القدس الكبرى؛ ليلتئم 10 بالمئة من أراضي الضفة عبر ضمّ الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى إلى «القدس الموحدة»، وهي كتل معاليه أدوميم من الشرق، وجبعات زئيف من الشمال، وغوش عتصيون من الجنوب. وأخيرًا جاء مشروع حاضرة القدس الكبرى (المتروبوليتان)؛ ليضمّ مساحاتٍ أخرى من الضفة إلى القدس، تصلّ من الجنوب حتى مشارف مدينة الخليل، ومن الشرق إلى مشارف البحر الميت، ومن الشمال إلى مُتّصف الطريق بين مدينة رام الله ونابلس، ويشمل المشروع خلق غالبية يهودية تطوّق مُدن رام الله، وبيت لحم، وأريحا (سالم، شتاء، 2022).

يُستخلص من ذلك أن مشروع الحكم الذاتي منحصرٌ على ما يزيد قليلاً من ثلث مساحة الضفة الغربية، فيما تجري عمليات توسيع المستعمرات، وزيادة عدد المستعمرين في المنطقة ج، كما تجري عملية تهويد مطردة للقدس الشرقية. ومع اتّساع عملية التهويد هذه للقدس وللمنطقة ج، فإنّ صلاحيات منطقتي الحكم الذاتي الفلسطينية تخضع للتآكل المستمرّ، وتزداد الاقتحامات الإسرائيلية لها؛ ما يحوّلها إلى مناطق مُستباحة. فهل يُمثّل الحكم الذاتي في هذه المناطق حلًا نهائيًا مُستدامًا من وجهة نظر المخططات الإسرائيلية؟

أم سيجري الانقلاب عليه، في فترة من الفترات، عندما يصل التوسُّع الاستيطاني الاستعماري في القدس، والمنطقة ج، ذروته المطلوبة في فترة ما؟ وبهذا المعنى، فهل مثل انتصار إسرائيل عام 1967م مازقًا دائمًا لها؟ أم أمها قد وصلت في التوسُّع الاستيطاني الاستعماري في القدس الشرقية المتوسَّعة، وفي المنطقة «ج» تمكُّنها من التخلص من المازق المذكور، والتغلب عليه؟ في هذه الحالة الثانية يُصبح المازق مؤقتًا، وليس دائمًا. ودون حَسْمِ هذا الأمر، فيمكن القول: إنَّ الحال القائم، حتى الآن، هو حال كَرِّ وفَرِّ بين الشعب الفلسطيني والصَّهيوئِيَّة، وفي القدس، أيضًا، ولم تستقرَّ نتائجه بعد، سواءً بانتصار تامٍّ للشعب الفلسطيني، أو طَرْدِهِ، أو تأييد صيغة الحُكْمِ الذاتيِّ خارج السيادة.

الرُّدُودُ الفِلسْطِينِيَّة، والعربيَّة، والدَّوْلِيَّة

نتج عن هزيمة العرب، في حرب حزيران عام 1967م، نتائج مُتناقضة، ففي الوقت الذي انهزمت فيها الأنظمة، فقد تعزَّزت قوَّة الثورة الفِلسْطِينِيَّة المعاصرة التي كانت قد نشأت منذ عام 1965م، وأنشأت الثورة ركائزَ عسكريَّة لها في الأردن، ولبنان، وداخل الأراضي الفِلسْطِينِيَّة المحتلة عام 1967م، كما أنَّ مِصرَ، وسوريا، سرعان ما تجاوزتا الهزيمة؛ لتبدأ حرب استنزافٍ تُوجت بحرب عام 1973م مع الجيش الإسرائيلي التي تحطمت فيها جدار بارليف الحصين، في سيناء، واستعادت سوريا مدينة القنيطرة، واستمرت بعد ذلك حرب الاستنزاف حتى عام 1974م. أمَّا على الجبهة الأردنيَّة، فقد تصدَّت قوات الجيش الأردني لعدَّة هجمات إسرائيليَّة، وخاضت معارك مُظفَّرة، لعلَّ أهمَّها معركة الكرامة التي حارب فيها الجيش الأردني وقوات الثورة الفِلسْطِينِيَّة معًا كجسمٍ واحد. وبعد الحرب انعقدت قِمَّة الخرطوم في آب، من عام 1967م، التي رفعت الشُّعارات الثلاثة: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل.

في ظلِّ هذه الأجواء المتناقضة بين الهزيمة، ومحاولات تجاوزها، نشأت في العالم العربيِّ اتِّجاهاتٌ مختلفةٌ لتفسيير الهزيمة، فراحت الأنظمة تتصلُّل من الهزيمة، وتقلُّل من شأنها؛



تحت ادعاء أنها مجردُ نكسةٍ، ورأى الإصلاحيون أنها مُمكنةُ التَّجاوزِ بِيسرٍ، من خلال بعض الإصلاحات، ورأى الثوريون ومُنظمة التحرير الفلسطينية، أن تجاوزَ الهزيمة مُمكنٌ فقط، عَبْرَ الثورةِ الشَّاملة، وحرب التَّحريرِ الشَّعبية، ورأى الإسلاميون أن الهزيمة تعود للبعد عن الإسلام، ودعوا إلى العودة إلى الدِّين؛ من أجل تحقيق الانتصارِ (هركابي، 1971، ص. 26-27، وبشارة، 2017، ص. 7-11). ومن جهةٍ أخرى كَثُرَتْ بياناتُ التَّنديد، وإعلانات رفضِ الاحتلالِ الصَّهيويني للأراضي العربية، ونَقَّها الكِتَابُ السَّنويُّ، حَوْلَ القضيَّةِ الفِلَسطينيَّةِ لعام 1967م، والوثائقُ الفِلَسطينيَّةُ العربيَّةُ للعامِ نفسه، وسعد جمعة رئيسُ الوزراءِ الأردنيِّ في أثناء الحرب (الدَّجاني، 1969. وخوري - نصر الله، 1969. وجمعة 1969)، ومَيَّزَتْ الأُردُنُ ببياناتها المُتعلِّقة برفضِ ضمِّ القدس، وإجراءاتِ الاحتلالِ الباطلة فيها، وُضِدَّ مُقدَّساتها، مثل البيان المُبكرِ لرئيس وزراء الأُردُنِّ سعد جمعة الصادر يوم 29 حزيران من عام 1967م، ورسالة الملك حسين إلى البابا بولس السادس، حَوْلَ الموضوعِ نفسه (خوري - نصر الله، 1969، ص. 435). وَوَثَّقَتِ الجُمعيَّةُ الفِلَسطينيَّةُ الأكاديميَّةُ للشؤونِ الدَّوليَّةِ في القدس باسيا، ردودَ الفعلِ الفِلَسطينيَّةِ، والعربيَّةِ، والدَّوليَّةِ، وبياناتها، ومواقفها تجاهَ القدس، وكان ذلك في عام 1967م، أيضًا، وذلك في أربعة مجلِّداتٍ صَدَرَتْ باللُّغة الإنكليزيَّة، وَحَرَّرَهَا الدُّكتور مهدي عبد الهادي (Abdul Hadi, 2007).

على صعيدِ رُدودِ الأفعالِ في القدس ذاتها، يَجِدُ المرءُ الآتي:

أولًا: إعادة تشكيلِ الهيئةِ الإسلاميَّةِ العليا في القدس، بعد الحرب، مباشرةً، بقيادة الشيخ عبد الحميد السائح، ولجنة التَّوجيهِ الوطنيِّ في القدس، التي تأسَّست في أوائلِ آب من عام 1967م، وَتُسَمِّيها التَّرجمةُ العربيَّةُ لكتابِ عوزي بنزيان، باسمِ لجنةِ الإرشادِ القوميِّ التي تشكَّلتْ أيَّامًا بعد نفيِّ أربعة من أعضاء الهيئةِ الإسلاميَّةِ العليا إلى صَفَدَا، والخُضيرة، وطبريَّا، هم: أنور نُسيبة، والدكتور داود الحسيني، والمحاميان عبد المحسن

أبو ميزر وإبراهيم بكر (بنزيان، 1976، ص. 75).

ثانيًا، يجد المرء رَفَضَ بلدية القدس (أمانة القدس) لِقَرَارِ حَلِّهَا، وكذلك رَفَضَ أعضائها الانضمام إلى البلدية الإسرائيلية بشكلٍ إفراديٍّ. ففي 22 تموز من عام 1967م، ردَّ أعضاء مجلسِ أمانة القدسِ على دَعْوَةِ رَفَائِيلِ لِيْفِي مُسَاعِدِ الحَاكِمِ الإِدَارِيِّ، لمدينة القدس، للاجتماعِ مع كُلِّ منهم إفراديًّا؛ لبحثِ انضمامهم لبلدية القدس الإسرائيلية بالآتي:

«بالإشارة إلى الدَّعوة التي وَجَّهْتُمُوهَا خَطِيئًا لنا بتاريخ 20 / 7 / 1967م، بتوقيع السيِّد أنطون صافية وبطلب منكم، بشأنِ الاجتماعِ فرادى، صباح الأحد 23 / 7 / 1967، وبالإشارة إلى استفسارنا التَّلْفُونِيِّ من السيِّد صافية عن موضوع البحث في هذه اللقاءات، وإفادته لنا بأنَّه حولَ أَخْذِ رأيٍ كُلِّ مِنَّا، فيما إذا كان يَرِغِبُ في الانضمامِ إلى عُضُوية مجلسِ بلدية القدس، بعدَ صَمِّ شَطْرِهَا، فنُفَيْدُكُمْ بأنَّنا وَجَدْنَا أنَّ بحثَ هذا الموضوعِ بالذاتِ يستوجِبُ تشاورنا مع بعضِ كَأَعْضَاءِ لمجلسِ أمانة القدس، بِصِفَتِنَا مُتَّخِبِينَ من أهلِ مدينة القدس بموجب قوانين، وَوَفْقًا لظُرُوفٍ لا نَمْلِكُ حَقَّ التَّجَاوُزِ عنها، وَفِعْلًا تَمَّ لِقَاؤُنَا مع بعضنا بَعْضًا، وَمَعَ السيِّدِ رُوحِيِّ الخُطِيبِ - أمين القدس - وبعْدَ تَدَاوُلِنَا بالموضوع، فَقَدِ انْتَهَى إلى ما يلي:

1- لَمَّا كانَ مُجَرَّدُ البَحْثِ - من وَجْهَةِ نَظَرِنَا العَرَبِيَّةِ - في الانضمامِ إلى مجلسِ بلدية القدس، تحتَ الحُكْمِ الإِسْرَائِيلِيِّ، وعلى الوجهِ الذي اسْتِخْدَمْتَهُ السُّلْطَاتُ الإِسْرَائِيلِيَّةُ، هو بِمِثَابَةِ اعْتِرَافٍ رَسْمِيِّ مِنَّا بِقَبُولِ مَبْدَأِ صَمِّ القُدْسِ العَرَبِيَّةِ إلى القِطَاعِ الذي تَحْتَلُّهُ إِسْرَائِيلُ من القُدْسِ، الأَمْرُ الذي لا نُسَلِّمُ به كَأَمْرٍ وَاقِعٍ، ولا نُفِرُّهُ وَنَعُدُّهُ مُخَالَفًا لِمِثَاقِ هَيْئَةِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ، ولِقَرَارِهَا في جِلْسَتِهَا الاسْتِثْنَائِيَّةِ الأَخِيرَةِ، وَمُخَالَفًا لِلقَانُونِ الدَّوْلِيِّ العَامِّ، وَنَعُدُّهُ كَذَلِكَ إِجْرَاءً غَيْرَ مُشْرُوعٍ، وتطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال في 5 / 6 / 1967م.

2) بناءً على ذلك، نَجِدُونَا آسْفِينَ لِعَدَمِ تَلْبِيَةِ دَعْوَتِكُمْ إلى مُقَابَلَتِكُمْ، والتحدُّثِ مَعَكُمْ



هذا الشأن». التوقيعات: الدكتور إبراهيم طليل، الدكتور رشيد النشاشيبي، عبد الغني المنتشة، نهاد أبو غربية، علي الطرّيز، موسى البيطار، روجي الخطيب، فائق بركات (النصّ في بنزيان في كتابه بالعبرية، ص. 76، وبشكلٍ مجزوء في الترجمة العربية، 1976، ص. 74، كما يوجد النصّ في: خوري- نصر الله، 1969، ص. 500، وفي حليبي 2000، ص. 43-44، وفي: (Abdul Hadi, 2007, vol.2, p. 3).

ثالثاً: هنالك رَفُضُ الإجراءاتِ الإسرائيليّةِ بشأنِ المسجدِ الأقصى، والكنائسِ المسيحيّةِ. ففي تاريخ 14 آب من عام 1967م، صَدَرَ قرارٌ عن مجلسِ الأوقافِ الإسلاميّةِ، ولجنةِ الشؤونِ الإسلاميّةِ، حولَ إزالة 82 متراً من منطقة حائطِ البُراقِ، يُشيرُ إلى أن هذه الإزالة باطلة، وقد شَمَلَتِ الزاويةَ الأشرفيّةَ، والمدرسة التِنكزيّةَ، وموقعِ المحكمةِ الشرعيّةِ القديمِ، وتدميرِ معهدِ الدّراساتِ الإسلاميّةِ، وسكّرِ تاريخيّةِ المؤتمرِ الإسلاميِّ العامِّ، ومبانٍ أخرى (Abdul Hadi, 2007, vol. 1, p. 135). وفي تلك الفترة تمّ التصدّي لمحاولات وزارة الأديان الإسرائيلية التدخّل في خُطبة الجمعة، وإدخال زوّارِ إسرائيليين إلى الأقصى بِمَلاَبَسٍ غيرِ مُحْتَشِمَةٍ (بنزيان، 1976، ص. 71). وفي 24 تموز 1967م، صَدَرَتِ رسالةٌ عن الشّخصيّاتِ الدّينيّةِ والدّنيويّةِ موجّهةً للحاكمِ العسكريّ نصّت على رَفُضِ القوانينِ الإسرائيليّةِ المفروضة على المدينة، وكلّ ما تلاها من انتهاكاتٍ، وَعَيَّنَ الموقِّعونَ على الرسالةِ، مجلساً إسلامياً أعلى، وكَلَّفوا عبد الحميد السائح بِمَسْئوليّةِ قاضي القضاة في الضّفة، وقراراتٍ أخرى (خوري- نصر الله، 1969، ص. 515-517؛ Abdul Hadi, 2007, vol.2. p.4).

وفي 26 آب 1967م، وَجَّهَتْ مجموعةٌ من الشّخصيّاتِ الإسلاميّةِ والمسيحيّةِ، تمّ تَسَلُّمُهَا من المبعوث الخاصّ للأمين العامّ للأمم المتّحدة، تَرَفُضُ الإجراءاتِ الإسرائيليّةِ كافّةً، والتي تمّ اتّخاذها في القدس، وشَمَلَتِ الشّخصيّاتِ الموقَّعة على الرسالة، 14 شخصيّةً، منها الشّيخُ عبد الحميد السائح، وروحي الخطيب، ومن الشّخصيّاتِ المسيحيّةِ المطرانُ نجيب إبيعم (قبعين: و. س)، المطرانُ الإنجيليّ في الأردن، وأنطون عطا الله وزير

خارجية الأردن السابق، ويوسف خوري من نقابة المهندسين (Abdul Hadi, vol.2). pp. 12-14).

رابعاً: تمَّ رَفْضُ محاولاتِ فَرَضِ المنهاج الإسرائيلي؛ ليكون المنهاج التعليمي في القدس الشرقية، حيث صَدَرَ بيانٌ بذلك عام 1967م، عن حسني الأشهب مدير التربية لمحافظة القدس، ومساعدِهِ الإداريِّ أحمد عبد اللطيف (خوري - نصر الله، 1969، ص. 575). وَأَصْرَبَ المعلّمون لشهور طويلة، حتّى شباط 1968م، حين عادتْ آخِرُ المدارس للتدريس، وتمَّ التراجعُ عن تدريس المنهاج الإسرائيليِّ في مدارسِ الوَقْفِ الإسلاميِّ والمسيحيِّ في القدس، وأعيدَ العملُ بالمنهاج الأردنيِّ في المدارس الحكومية، عام 1970م (بنزيان، 1976، ص. 127-128).

لا يشملُ ما تقدّمَ كلُّ أوْجِه الكفاحِ الفِلسطينيِّ المقدسيِّ، بل بعضاً منها فقط، ومنذ عام 1968م، بدأ الكفاحُ في مواجهةِ التوسُّعِ الاستيطانيِّ الاستعماريِّ حينَ بدأ ينتشرُ خارج البلدة القديمة، حيث كان التوسُّعُ الاستيطانيُّ في الحيِّ اليهوديِّ، من البلدة القديمة، قد بدأ منذ ما بعد الحرب مباشرةً. وعموماً يُمكن القول: إنَّ كفاحَ الفِلسطينيِّين المقدسيِّين قد بدأ بمرحلةٍ تثبيتِ الوجودِ من 1967م-1974م، تلتها مراحلٌ أخرى تناوَلها الباحثُ في وقت سابقٍ (سالم، خريف 2018، ص. 141-168).

في المواقفِ الدُوليةِ، يجدرُ الانتباهُ إلى المواقفِ الأميركيَّةِ التي طرِحَتْ بعد حرب حزيران 1967م مباشرةً، فقد صدرَ عن البيت الأبيضُ تصريحٌ في 28 حزيران، من ذلك العام، يُعلنُ رفضَ الولاياتِ المتَّحدةِ اتِّخاذَ أيِّ إجراءاتٍ أُحاديةٍ في القدس، دون التشاورِ مع الأديان الثلاثة. أمّا بيانُ وزارةِ الخارجيّةِ الأميركيَّةِ الصادرِ في ذات اليوم، فقد ذَهَبَ أبعدَ من رَفْضِ الإجراءاتِ الأُحاديةِ الإسرائيليَّةِ المتَّخذةِ في المدينة؛ ليُكرِّرَ الموقفَ الأميركيِّ، بأنَّ القدس هي مدينةٌ ذات وضعٍ دوليِّ. مع ذلك، فقد امتنعتِ الولاياتُ المتَّحدةُ عن التصويتِ على قرارِ الجمعيَّةِ العامَّةِ، للأمم المتَّحدةِ رَقْم 2253 الصادرِ بتاريخ 4 تموز 1967م (انظر/ ي



أدناه). ولدى تصويت ذات الجمعية على القرار 2254، في 14 تموز من العام ذاته، فقد أدلى المندوب الأميركي في الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ ببيان أكد فيه رفض أي إجراءات تهدف إلى تغيير وضع القدس، وأن أي إجراءات كهذه تعد طارئاً ومؤقتة، ولا تُجحف بحق الوضع النهائي، والدائم للقدس، وطالب بمعالجة وضع القدس في إطار المشكلة الأوسع، وفي نطاق ترتيبات أشمل يجب صنعها؛ لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة (Abdul Hadi, 2007, vol. 1, pp. 271–272).

ويُلحظ من بيان السفير غولدبرغ لغة جديدة، حيث لم تعد الولايات المتحدة تتحدث عن الوضع الدولي للقدس، وإنما عن الحاجة لحل وضعها، في إطار مفاوضات تتعلق بالمشكلة الأوسع، وتهدف لإحلال سلام عادل ودائم في المنطقة.

على صعيد الأمم المتحدة، فقد تعاملت الجمعية العامة للأمم المتحدة مع موضوع القدس، بشكل مبكر، عبر 2253 و2254 المذكورين أعلاه، واللذين يعدان التداير التي اتخذتها إسرائيل في المدينة أنها غير صحيحة، وطالباها بإلغائها (النصان في حلبي، 2000، ص. 106–108). أما مجلس الأمن الدولي، فلم يُصدر بيانات ذات علاقة مباشرة بالقدس، سوى منذ نيسان 1968م. أما في عام 1967م، فقد اكتفى بقرارين ذوي علاقة غير مباشرة بالقدس، أولهما القرار 237 الصادر بتاريخ 14 حزيران 1967م، والذي دعا من ضمن أمور أخرى، حكومة إسرائيل إلى «تأمين سلامة سُكّان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وخيرهم وأمنهم، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال». وكان قد سبق هذا القرار أربعة قرارات من مجلس الأمن، طالبت بوقف إطلاق النار، وهي قرار 233 يوم 6 حزيران، وقرار 234 يوم 7 حزيران، وقرار 235 يوم 9 حزيران، وقرار 236 يوم 11 حزيران.

أما قرار مجلس الأمن الدولي الثاني عام 1967م، فقد كان القرار رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، فقد نصّ بنسخته باللغة الفرنسية، على «انسحاب

القوّات الإسرائيليّة من الأراضي التي احتُلت في النزاع الأخير». بينما استُبدلت بكلمة الأراضي كلمة أراضٍ، في النسخة باللّغة الإنكليزيّة، من القرار، والتي تعتمدها إسرائيل، وتستثني وفقها القدس، وغيرها من الأراضي التي ستسحب منها (القرارات في الصّفحة الإلكترونيّة لمنظمة الأمم المتّحدة).

تغيّر الوضع عام 1968م، إذ طلب قرار مجلس الأمن رقم 250 الصادر يوم 27 نيسان، من إسرائيل الامتناع عن إقامة عرضٍ عسكريّ، في القدس في 2 أيار 1968م، وأسف على قرار صدر في 2 أيار لإقامة العرض. وفي 21 أيار صدر قرار 252 الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء إجراءاتها الإداريّة والتشريعيّة كافّة، لتغيير وضع القدس. وتواترت قرارات عديدة على المنوال نفسه في السنوات التالية. ومن الملحوظ على قرارات الأمم المتّحدة كافّة بشأن القدس (وكذلك بشأن فلسطين)، أنّها لم تتضمّن آليات إنفاذ، وهو ما جعل إسرائيل تُدير الظاهر لها كلّها، ولا تُعيرها ما سعت إليه من اهتمام. وتعزّزت التوجّهات الأوروبيّة ضدّ ضمّ القدس، منذ مطلع ثمانينيّات القرن الماضي، وهي فترة لا يشملها هذا البحث.

الخاتمة

تمثّل صناعة الحروب جزءاً صميمياً من ممارسة المشاريع الاستيطانيّة الاستعماريّة، فهي تسعى إلى الحروب من أجل تحقيق توسّعها، وتخلق الذريعة لتلوّ الأخرى؛ من أجل صنّع الحروب التي تدّعي أنّ الضحيّة، أو المعتدى عليه، هو من يُبادر إليها، وعبر هذا الادّعاء تخلط الأمور، وتقلّب الحقائق، فيُصبح المعتدى عليه هو المعتدي، والإرهابي، وحامل ثقافة الموت. وفي حالة إسرائيل، فإنّه يُصبح ذلك اللاساميّ الذي تُسري كراهية اليهود، لمجرد أنّهم يهود، في دمه.

عندما تغيب الذرائع، أو تختفي، فإنّ المشروع الاستيطانيّ الاستعماريّ يسعى لاستدراجها، عبر نشر أخبار كاذبة وإشاعات، وفي حالة الصهيونيّة عبر القيام بعمليات اقتحام محدّدة؛ من أجل الاشتباك، وقتل من يُسميهم بـ«القنابل الموقوتة»، وكذلك عبر



توسيع الاستيطان الاستعماري، وعمليات مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، ونصب الحواجز العسكرية والاعتقالات، وسحب المواطنة والإقامة، وغير ذلك؛ ما يستدرج ردود أفعال مقاومة يستخدمها المشروع الاستيطاني الاستعماري، ذرائع للقيام بحروب وعمليات تصعيد أكبر، وهكذا، أي إن المشروع الاستيطاني لا يعيش دون حرب، فصناعة الحرب هي حياته، ودونها يفقد مبررات توسعه واستحواذه. عبّر عن ذلك في حالة المشروع الصهيوني، عيشه الدائم على أسنة الرماح، والبقاء الدائم على أهبة الاستعداد، وصناعة أعداء جدد، والإطلاق الدائم للتهديدات، وهكذا من سياسات توظف لإبقاء حُمة المجتمع الاستيطاني الاستعماري موحدة ومتكاتف، ولاستدراج تعاطف ودعم دوليين عبّر خلق صورة دولة إسرائيل المعتدى عليها، ولتعزيز الالتفاف حول الرواية الصهيونية، بأن فلسطين هي «أرض إسرائيل» التي لليهود، دون سواهم، حق حصري بها.

تتكثف كل المعاني الواردة في الفقرة السابقة في القدس، حيث يتضح هنا الحديث عن التاريخ اليهودي، وأحقية اليهود دون غيرهم بها، وأنها لم تكن طوال تاريخها عاصمة لأحد سوى لليهود، ولهذا سعت الصهيونية لاحتلالها كاملة عام 1948م، واكتملت المهمة في حزيران من عام 1967م.

تلي صناعة الحرب، صناعة الاستحواذ، وقد بينت الورقة كيف وُظفت القوانين وتعديلات القوانين، التي تمثل صناعة ذاتية متناقضة مع القانون الدولي، في صناعة ذلك الاستحواذ، باتجاه تهويد القدس وأسرة مؤسساتها، وخلق وهم التأسر عند بعض من قطاعات مواطنيها. وترتب عن القوانين الجديدة والمعدلة سياسات وإجراءات شملت أنظمة تسجيل الأراضي ومصادرتها، وتغيير المعالم، والأسماء، وقرارات البناء في مستعمرات القدس، وفصل المجتمعات المحليّة عن بعضها بعضاً، من خلال المستعمرات، وكذلك من خلال جدار الفصل العنصري، والحواجز العسكرية، وإخراج مواقع سكنية مقدسية إلى خارج حدود بلدية القدس، كعناتا والرّعيم، وأبو ديس، والعزيرية، والشيخ

سعد، وإبقاءً أخرى ضمنَ حدودِ البلديَّة المذكورة، ولكنَّ وَضَعَهَا خارجَ الجدارِ في الوقتِ نفسه، كمنخيمِ شعفاط، وسمير أميس، وتشطيرِ كلِّ مجتمعٍ محليٍّ إلى أجزاءٍ، وتصعيبِ إجراءاتِ الحصولِ على رُخصٍ للبناءِ إلى حدِّ الاستحالة، ومصادرةٍ محيطِ المجتمعاتِ المحليَّةِ الفِلَسطينيَّة، بحيثُ تُصبحُ مُجرَّدَ أماكنٍ مكتنِظَةٍ بالأجساد، وسياساتٍ تجاهَ التعليمِ والصِّحَّة، والسياحة، والأوقافِ الإسلاميَّة والمسيحيَّة، وحقوقِ الإقامة، ونظامِ هُويَّاتِ الإقامة، وجمَعِ الشَّمَلِ، وهكذا، وتوسيعِ القدس على حسابِ أراضي الضِّفَّة، من خلالِ مشاريعٍ ما سُمِّيَ بالقدسِ الموحدَّة، والقدسِ الكبرى، وحاضرةِ القدس الكبرى.

على أنَّ صناعةَ الاستحواذِ قوانينٌ، وسياساتٌ، وخُطَطٌ، وإجراءاتٌ ليست حتميَّة النجاح، كما لا تَمُكِّنُ دونَ مقاومة. فرغمَ كلِّ إجراءاتِ الاحتلال، في البلدة القديمة من القدس، فلا زال اليهود لا يُمثِّلونَ حتَّى اليوم ما يزيد على عُشرِ سُكَّانها، كما لا زال الفِلَسطينيُّونَ يتمتَّعونَ بالأغليَّة في القدس الشرقيَّة، رغمَ كلِّ عمليَّاتِ الترحيلِ القسريِّ الداخليِّ والخارجيِّ. أمَّا المقاومةُ فلها تاريخٌ مديدٌ سبقَ استعراضُ مراحلِهِ في دراساتٍ سابقةٍ. وبقي مزيدٌ من الدِّراساتِ مطلوباً بشأنِ حربِ 1967م، ومعاركها في القدس التي لم تُوثِّقْ توثيقاً كافياً بعد؛ ما يُشكِّلُ مَهَمَّةً للأبحاثِ اللاحقة.



المراجع

- بابيه، إيلان (2020). أكبر سجن على الأرض: سرديّة جديدة لتاريخ الأرض المقدّسة. عمّان: الأهليّة.
- بحيص - عرامين، محمد. و. الرفاعي، ناصر داود (2018) ط.3. المغاربة وحائط البراق الشريف: حقائق وأباطيل. الرباط: وكالة بيت مال القدس الشريف.
- بشارة، عزمي (أيار 2027). «ما قبل حرب 1967 وما بعدها: كي لا يتجنب النقد». مجلّة سياسات عربية: عدد 26، ص. 7-11.
- بنزيان، عوزي (1976). القدس مدينة بلا أسوار. القدس: منشورات وكالة أبو عرفة للصحافة.
- ابن طلال، الحسن (1979-1980). القدس دراسة قانونية. دار لونغان.
- ابن نفتالي، أورنا. غروس، أيل م، وميخائيلي كيرن (2012) «لا قانونية نظام الاحتلال: النسيج القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة». في «حنفي، ساري وآخرون (محررون). سلطة الإقصاء الشامل - تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 39-112.
- التل، عبد الله (1990). كارثة فلسطين. ط. 2. دار الهدى.
- تمّاري، سليم: محرر (1999). القدس 1948. القدس وبيت لحم: مؤسّسة الدراسات المقدسية، وبدليل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.
- الجرباوي، علي (2023). من الطرد إلى الحكم الذاتي: المسعى الصهيوني لوأد فلسطين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- جريس، صبري (2015). تاريخ الصهيونية (1862-1948): الجزء الأول - التسلل الصهيوني إلى فلسطين (1862-1917). ط. 2. رام الله: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
- الجعبة، نظمي (2019). حارة اليهود وحارة المغاربة في القدس القديمة: التاريخ والمصير ما بين التدمير والتهديد. بيروت والقدس: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، ومؤسّسة التعاون.
- جمعة، سعد (1969). المؤامرة ومعركة المصير. ط. 3. دار الكاتب العربي.
- حلبي، أسامة (2000). بلدية القدس العربية. ط. 2. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينيّة الأكاديمية للشؤون الدولية.

- الخطيب، روجي (1990). «تهويد القدس» في الموسوعة الفِلسطِينِيَّة، القسم الثاني- المجلد السادس. بيروت. ص. 871-912.
- خوري- نصر الله، جورج- جمع وتصنيف (1969). الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفِلسطِينِيَّة.
- الدجانيّ، برهان- رئيس التحرير (1969). الكتاب السنوي للقضية الفِلسطِينِيَّة لعام 1967. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفِلسطِينِيَّة.
- سايبلا، برنارد «الهجرة من القدس» ورقة غير منشورة.
- سالم، وليد (1996). «نازحو 1967 مشكلة التعريف والأعداد» في. عباس شبلاق وآخرون. النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفِلسطِينِيّ (شمل) ص. 17-28.
- سالم، وليد (خريف 2019). «الحركات الاجتماعية في القدس الشرقية: من الكفاح الوطني العام إلى الكفاح التنموي المحلي وبناء السيادة من أسفل». جامعة القدس: مجلّة المقدسيّة، العدد الثالث، ص. 141-168.
- سالم، وليد (شتاء، 2022). «على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية- انكفاء المشروع الاستيطانيّ الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟». جامعة القدس: مجلّة المقدسيّة، العدد الثالث عشر، ص. 235-264.
- سالم، وليد (ربيع 2022). «تخوم القدس: مقولة التعايش، بين الاستحالة ومسحوق التجميل». جامعة القدس: مجلّة المقدسيّة. العدد الرابع عشر، ص. 11-42.
- سالم، وليد (صيف، 2022). «المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة». جامعة القدس: مجلّة المقدسيّة. العدد الخامس عشر، ص. 239-275.
- سالم، وليد (ربيع 2023). «المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسيّ الشريف: حرّية العبادة والسيادة السياسية». جامعة القدس: مجلّة المقدسيّة، العدد الثامن عشر، ص. 65-104.
- عمرو، تيسير (1996). «التعريف بنازحي 67: فئاتهم وأعدادهم وتوزيعاتهم». في «عباس شبلاق وآخرون. النازحون الفِلسطِينِيّون ومفاوضات السلام. رام الله: شمل- مركز اللاجئين والشتات الفِلسطِينِيّ.
- غازيت، شلومو (بدون تاريخ إصدار). العصا والجزرة: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية. بدون ناشر ودار نشر.



- مجموعة مؤلفين (2017). حرب حزيران 1967: مسارات الحرب وتداعياتها. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- محارب، محمود (أيار 2017). «عملية صنع قرار حرب حزيران/ يونيو 1967 في إسرائيل» مجلة سياسات عربية: عدد 26، ص. 13-24.
- مصالحة، نور (2003). إسرائيل وسياسة النفي. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- المغربي، عبد الرحمن (شتاء 2022). «الوقف المغاربي بالقدس - حارة المغاربة». جامعة القدس - مجلة المقدسية: العدد الثالث عشر. ص. 159-208.
- هركابي، يهوشفاط (1971). تيارات في السياسة والاجتماع العربي بعد حزيران 1967. تل أبيب: دار النشر العربي.
- الهندي، عليان (2021). هندسة الاحتلال - أرشيف حكومة إسرائيل عام 1967. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث.

English Resources

- Abdul Hadi, Mahdi- Ed (2007). Documents on Jerusalem (four Volumes). Jerusalem: PASSIA (Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs).
- Berkowitz, Shmuel (2018). The Status of Jerusalem in International and Israeli Law. Jerusalem Center for Public Affairs. www.jcpa.org
- Davis , Rochelle (1999). «The Growth of the Western Communities ». In. Tamari, Salim Ed, Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center. pp. 32- 73.
- Hudson, Michael C. (2000). «The Transformation of Jerusalem: 1917- 2000». In. Asali K. J - Ed (2000). Jerusalem in History. New York: Olive Branch Press. pp. 249- 286.
- Mutawi, Samir A. (1987, reprinted 1989). Jordan in the 1967 War. Cambridge University Press.
- Salem, Walid (2019). Who is Eligible to Exist? The Dynamics of Inclusion and

- Exclusion of Settler Colonialism: The Case of Palestine. Nicosia: Near East University.
- Schleifer, S. Abdullah (2020). «The Fall of Jerusalem, 1967». In. Khalidi, Rashid, and Tamari, Salim. The Other History of Jerusalem: Rethinking the History of the Sacred City. Jerusalem and Beirut: Khalidi Library, and Institute for Palestine Studies. pp. 249– 270.
 - Tamari, Salim (1999). «The City and its Rural Hinterland». In. Tamari, Salim, ed. Jerusalem 1948: The Arab Neighborhoods and their Fate in the War. The Institute of Jerusalem Studies and Badil Resource Center. pp. 74– 91.